

3 March 2011

Arabic

# مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الثالثة عشرة بعد المائتين والألف

المعقودة في قصر الأمم بجنيف، يوم الخميس، ٣ آذار/مارس ٢٠١١، الساعة ١٠/٢٠

الرئيس: السيد بيدرو أويارثي ..... (شيلي)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): عتم صباحاً أصحاب السعادة السفراء وحضرات المندوبين. أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٢١٣ لمؤتمر نزع السلاح.

قبل أن نستهل أعمالنا لهذا اليوم، أود أن أرحب ترحيباً حاراً بسعادة السفير كرون، الممثل الدائم الجديد لجمهورية كوريا. ولسعادة السفير خبرة واسعة في الأنشطة المتعددة الأطراف، حيث عمل ممثلاً لدى وكالات متعددة الأطراف منها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الطيران المدني الدولي، فضلاً عن تقلده منصب المدير العام للجنة الرئاسية لمؤتمر قمة سيول لمجموعة العشرين. وإننا على يقين، سعادة السفير، أنكم ستسهمون مساهمة قيمة في عمل هذا المؤتمر.

بعد لحظات، سأقدم موضوع اليوم المتعلق بالمواد الانشطارية. وأود بادئ ذي بدء أن أبادلكم بعض الآراء، انطلاقاً من الاهتمام الملحوظ بالمضي قدماً في المناقشات التقنية والسياسية بشأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وأعتقد أن هذه الجلسة العامة ستفيد من اعتماد نهج عملي أكثر في تعريف عبارتين، من بين عبارات أخرى، وهما المواد الانشطارية والإنتاج. وسيكون من المفيد النظر في الخيارات الممكنة للتحقق الملائم وموضوع المخزونات.

وقد تلقينا في الأسابيع الأخيرة بعض المقترحات من الأمين العام للأمم المتحدة، عرض فيها فكرة عملية تحضيرية غير رسمية ترمي إلى تيسير التفاوض بشأن معاهدة مستقبلاً. وفضلاً عن ذلك، وفي الجزء الرفيع المستوى، حثنا مراراً وتكراراً على بدء العمل بشأن هذه المسألة. ومن المفيد اللجوء إلى آراء عدة دول أعضاء بشأن نطاق المعاهدة والحاجة إلى الحد من كمية المواد الانشطارية.

واقترحت فكرة الوقف الاختياري، بسبب الهواجس المتعلقة بإمكانية استخدام الجهات الفاعلة غير التابعة للدول المواد الانشطارية. واقترح أيضاً اتباع نهج مرن في المفاوضات. وتذكرون أن البرازيل اقترحت نهجاً إطارياً يتضمن إبرام اتفاقية عامة يلحق بها بروتوكولان بشأن الإنتاج والمخزونات مستقبلاً.

وأتساءل عما إذا كان بإمكاننا أن نعيد النظر في هذين النهجين. وأتساءل كذلك عما إذا كان المؤتمر في حاجة إلى إعادة النظر في ولاية شانون أو إعادة دراستها، وهو حل توفيقى تم التوصل إليه بحذر قصد معالجة مختلف الشواغل. وآمل أن نتناول أثناء هذه الجلسة الجوانب المذكورة نظراً إلى أنها تكمل النقاش العام الإيجابي الذي دار في ظل رئاسة كندا.

وإني أدرك أنه من السهل جداً الوقوع في التكرار إلا أن بعض الأمور تحتاج أحياناً إلى تكرار للضرورة السياسية. ومن الواضح أن نقاشات أكثر تركيزاً ستحملنا على بدء مرحلة جديدة من عملنا واعتماد أساليب عمل جديدة.

وهو ما حدا بي إلى أن أبادلكم هذه الأفكار في سياق يتسم بالحساسية، حسب رأيي. والآن بودي أن أعطي الكلمة إلى المتحدث الأول على القائمة، سعادة السفير وولكوت، ممثل أستراليا. تفضلوا سعادة السفير.

**السيد وولكوت (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية):** سيدي الرئيس، أود أنا أيضاً أن أرحب بسعادة السفير كوون هيريونغ وأنا أتطلع إلى تعاوننا التقليدي الوثيق مع جمهورية كوريا بشأن قضايا نزع السلاح.

وتذكر الوفود أنني أبلغت المؤتمر بإيجاز، في ١٧ شباط/فبراير، بالحدث الجاني الأخير للخبراء بشأن تعاريف معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وذكرت عندها أنني سأقدم تقريراً أكثر تفصيلاً إلى المؤتمر، وهذا ما أفعله اليوم.

ويقدم هذا البيان لحة عامة عن التقرير الخطي المتعلق بالحدث الجاني، وهو التقرير الذي أعكف حالياً على استكماله لتقديمه بصفته وثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح لإنارة سبيل جميع وفود الدول الأعضاء والدول المراقبة في المؤتمر ولفائدها.

في الفترة من ١٤ إلى ١٦ شباط/فبراير ٢٠١١، اشتركت أستراليا واليابان في استضافة حدث جانبي للخبراء بشأن تعاريف معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، لمدة ثلاثة أيام في قصر الأمم بجنيف. وترأست الحدث بمساعدة الدكتور برونو بيلو من سويسرا، بصفته نائباً للرئيس ومقرراً. وشارك في الحدث ممثلو نحو ٤٥ دولة عضواً في مؤتمر نزع السلاح ونحو ١٠ دول مراقبة، كما حضره ممثلون عن مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. وكان موضوع هذا الحدث التعاريف الممكنة المقترح إدراجها في معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

والغرض من الحدث هو أولاً بناء الثقة بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وحشد الزخم تمهيداً للمفاوضات المتعلقة بهذه المعاهدة في إطار مؤتمر نزع السلاح على أساس الوثيقة CD/1299 والولاية المنصوص عليها فيها. والمقصد العام هو إنارة أعمال مؤتمر نزع السلاح ودعمها من أجل بناء الثقة فيما بين أعضاء المؤتمر والدول المراقبة. واستضافت الحدث دولتان عضوان في مؤتمر نزع السلاح لفائدة الدول الأعضاء والدول المراقبة.

وكما تعلمون، لم يتخذ الحدث شكل مفاوضات ولا مفاوضات تمهيدية، بل كان فرصة لتبادل الآراء. ولم يكن الحدث يسعى إلى التوصل إلى اتفاقات أو اتخاذ قرارات. ولا تشكل الآراء المعبر عنها خلال الحدث أي أساس بالمواقف التفاوضية الوطنية عندما تبدأ المفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

وعُقدت خلال الحدث أربع جلسات: جلسة تمهيدية في ١٤ شباط/فبراير وثلاث جلسات مناقشة أيام ١٤-١٦ شباط/فبراير. وفي ١٤ شباط/فبراير، افتتح الحدث

السيد كيفين أولدريد، من شعبة دورة الوقود النووي وتكنولوجيا النفايات التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بعرض عن دورة الوقود النووي.

وعُقدت أيضاً أولى جلسات المناقشة الثلاث في ١٤ شباط/فبراير. ونظرت في التعريف الممكن لمصطلح "مواد انشطارية" في معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وفي ١٥ شباط/فبراير، نظرت جلسة المناقشة الثانية في مسألة تعريف مصطلح "الإنتاج" في معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وفي ١٦ شباط/فبراير، نظرت جلسة المناقشة الثالثة فيما إن كانت ثمة أي تعاريف أخرى قد تكون مهمة بالنسبة إلى معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

السيد الرئيس، أود أن أشدد على أن هذا البيان والتقرير الخطي الذي سيليهِ هو الموجز الشخصي الذي أعدته عن عناصر من جلسات المناقشة الثلاث. ولا يمثل دراسة وافية لموضوع تعاريف معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ولا يخرج بأي استنتاجات بشأن جدارة أي من الخيارات المقترحة، ولا يذكر أسماء أصحاب الآراء المعرب عنها (باستثناء آرائي وآراء نائب الرئيس). وليس القصد من التقرير أن يحدد مسبقاً سير المفاوضات المقبلة بشأن المعاهدة في إطار مؤتمر نزع السلاح.

ومقصد أستراليا واليابان في هذه العملية هو إنارة أعمال مؤتمر نزع السلاح ودعمها وزيادة حفز تبادل الآراء الموضوعية في المؤتمر - بما في ذلك اليوم - بشأن مسائل تتعلق بإبرام معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وإفادة جميع الوفود بتيسير نوع فرص التعليم، الذي يمكن أن يُساعدنا على المضي قدماً في هذا الموضوع الهام من مواضيع مؤتمر نزع السلاح.

وكانت جلستا المناقشة الأوليان فرصة للمشاركين لتبادل الآراء بشأن تعاريف عبارتي "المواد الانشطارية" و"الإنتاج" التي يمكن أن تتضمنهما معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ونظراً إلى العلاقة القائمة بين تعاريف "المواد الانشطارية" و"الإنتاج"، سأنظر فيما دار هاتين الجلستين معاً.

وعرض نائب الرئيس في مستهل الجلستين الخاصتين "بالمواد الانشطارية" و"الإنتاج" عدداً من الخيارات للنظر فيها واستشارة المناقشة. ولاحظ نائب الرئيس فيما يتعلق بالمواد الانشطارية أن النظائر المعنية هي يورانيوم - ٢٣٣، ويورانيوم - ٢٣٥، وبلوتونيوم - ٢٣٩، ونبوتونيوم - ٢٣٧ ونظائر الأمريسيوم التوتيرة العدد.

ومن أجل تقديم مجموعة من الخيارات لتعريف الإنتاج واستشارة المناقشة، بيّن نائب الرئيس عدداً من المنطلقات الممكنة لإنتاج كل من اليورانيوم والبلوتونيوم. وبالنسبة إلى إنتاج اليورانيوم، تشمل هذه المنطلقات اليورانيوم في شكل الكعكة الصفراء واليورانيوم المخضب - ٢٣٥ بنسبة تزيد على المستوى الطبيعي (٠,٧ في المائة)، أو اليورانيوم المخضب بنسبة تزيد على ٥ في المائة، أو اليورانيوم المخضب بنسبة ٢٠ في المائة أو أكثر.

وتشمل المنطلقات بالنسبة لإنتاج البلوتونيوم، تشجيع اليورانيوم أو معالجة الوقود المشع أو إعادة تجهيز الوقود المشع (أي عزل البلوتونيوم عن الوقود المشع). وفي المناقشات التالية، اقترح المشاركون أربعة خيارات أو تحدثوا بشأنها وهي تناول تعريف عبارتي "المواد الانشطارية" و"الإنتاج" اللتين يمكن أن تتضمنهما معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وترد هذه الخيارات الواسعة الأربعة في الصفحة الأولى من الوثيقة الموزعة عليكم.

سيدي الرئيس، أود أن أشدد على أن هذه الخيارات هي مجرد خيارات لا غير. وأود كذلك أن أشدد على أن هذه الخيارات ليست شاملة. وقد تبرز الخيارات الأخرى التي لم يشرها المشاركون في الحدث الجاني للخبراء في المفاوضات المقبلة بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار مؤتمر نزع السلاح، وتتناول هذه المسألة في المناقشات القادمة في المؤتمر وحوله.

وتمثل الخيارات الأربعة في هذا الجدول سلماً تدرجياً لنوعية النظائر - منها الخيار الأول، حيث تكون المواد الانشطارية ذات درجات عالية من اليورانيوم والبلوتونيوم المخصبين "مروراً بالخيارين الثاني والثالث، حيث تتألف المواد الانشطارية من اليورانيوم المخصب جداً، والبلوتونيوم (بعد فصله عادة عن طريق إعادة المعالجة)؛ وصولاً إلى الخيار الرابع، حيث تكون المادة الانشطارية اليورانيوم المخصب أكثر من المستوى الطبيعي بقليل، وكذلك البلوتونيوم واليورانيوم - ٢٣٣ والنتونيوم المنتج عن طريق التشعيع.

ومن بين المشاركين الذين اقترحوا خيارات محددة أو تحدثوا عنها، تناول معظمهم التعريفين ٣ و ٤. وقدم بعض أنصار التعريف ٣ صيغاً متميزة لذلك التعريف. ويرد تلخيص هذه الصيغ في الصفحة الثانية من النشرة. وأوجه الفرق الرئيسية هي ما إن كانت المواد الانشطارية المشمولة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية قد تشمل النتونيوم والأمريسيوم، وما إن كان الإنتاج المشمول بالمعاهدة قد يشمل تخصيب البلوتونيوم - ٢٣٩ بواسطة عزل النظائر.

وكشفت مناقشات تعاريف "المواد الانشطارية" و"الإنتاج" وجود عدد من المسائل - بما في ذلك بعض الاختلافات - يتوقع أن تؤثر في مفاوضات معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار مؤتمر نزع السلاح. وسألخص بإيجاز بعض عناصرها.

بادئ ذي بدء، وفيما يتعلق بتهج التعاريف، أشار نائب الرئيس إلى أن وضع مجموعة متناسقة من الخصائص قد يسمح بإجراء تقييم فعال للخيارات المعروضة لتعاريف معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ويمكن أن تشمل هذه المجموعة ما يلي: قابلية التحقق - جعل التحقق ممكناً من الناحيتين الفنية والتنظيمية؛ والسرية - الحد من مخاطر الانتشار المرتبطة بأنشطة التفتيش والتحقق؛ والتكاليف - التي قد تكون مهمة في نهاية عملية التفاوض.

وأثارت ملاحظات نائب الرئيس طائفة من التعليقات. فالبعض اعتبر هذه المجموعة ضيقة جداً، واقترح على وجه الخصوص خاصية عدم التمييز. وشكك البعض الآخر في إمكانية استخدام التكاليف كعامل تقييم في سياق التقييم التقني الأولي، مشيرين إلى أن التكاليف لا يمكن استخلاصها إلا بالاستناد إلى منظور واسع يشمل تعاريف المعاهدة وأهدافها ونطاقها، فضلاً عن التحقق على وجه الخصوص.

وفي إشارة إلى أوجه الترابط فيما بين التعاريف وغيرها من المسائل المتعلقة بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية (بما في ذلك الأهداف والتحقق والنطاق)، شدد البعض على أهمية وضع مجموعة خيارات للتعاريف يمكن "الوصول إليها"، لا سيما بالنسبة إلى تعاريف "المواد الانشطارية" و"الإنتاج". و"موصولية" الخيارات من شأنها أن تساعد عندما تتناول المفاوضات الاعتبارات العامة لمهدف المعاهدة ونطاقها وسبل التحقق والتكاليف.

ودارت أيضاً مناقشة حول ما إذا كان وضع تعاريف جديدة لمصطلحي "المواد الانشطارية" و"الإنتاج" أمراً لازماً، أم أن تعاريف الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتصنيفاتها كافية. ودفع البعض بأن من المناسب وضع مجموعة من التعاريف "العلمية" لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية القائمة على مواد وأنشطة محددة. ودفع البعض الآخر بأن تعاريف الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتصنيفاتها تمثل نقطة انطلاق جيدة، ربما بعد إدخال بعض التعديلات عليها لتأخذ النبتونيوم والأمريسيوم في الحسبان.

وأعرب البعض عن القلق إزاء الأثر السلبي المحتمل في نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إذا ما استخدمت معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية تعاريف أوسع نطاقاً أو مختلفة عن تلك التي تستخدمها الوكالة. وتمثلت حججهم في أن وضع تعاريف أوسع نطاقاً أو مختلفة قد تجعل تعاريف الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتصنيفاتها، إضافة إلى نظام ضماناتها، تبدو كما لو كانت قاصرة.

و"المواد الانشطارية الخاصة زائداً النبتونيوم" و"المواد المستخدمة مباشرة غير المشعة" و"المواد الانشطارية الخاصة زائداً النبتونيوم" و"المواد المستخدمة مباشرة غير المشعة" ليست الخيارات الوحيدة لتعريف "المواد الانشطارية" وتعريف "الإنتاج" في معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. غير أن التعريفين مثلاً الخيارين الأبرز في المناقشات التي دارت خلال الحدث الجاني للخبراء. وتناولت المناقشات المتعلقة بهذين الخيارين مسائل قد تؤثر في المفاوضات المتعلقة بالمعاهدة في إطار مؤتمر نزع السلاح.

وأعرب مؤيدو خيار "المواد الانشطارية الخاصة زائداً النبتونيوم" عن القلق إزاء الآثار المترتبة على وضع تعريف مضيق لكل من "المواد الانشطارية" و"الإنتاج"، أي التعاريف التي لا تشمل مستويات أدنى من تخصيب اليورانيوم أو إنتاج البلوتونيوم من خلال التشعيع. وشملت مخاوفهم مسائل منها الآثار المترتبة على نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حيث يمكن خلق ثغرات قانونية تسمح بالتحويل السريع إلى إقامة قدرات نووية.

وردًا على ذلك، أعرب مؤيدو خيار "المواد المستخدمة مباشرة غير المشعة" عن رأي مفاده أن التعاريف ينبغي أن تركز على المواد والأنشطة التي تشكل خطراً على موضوع المعاهدة ومقاصدها. ومن هذا المنظور، يمكن اختيار تعاريف أضيق نطاقاً تعززها أنشطة التحقق بشأن "نقاط الاختناق" المفصلية في إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع المتفجرات النووية. و"نقاط الاختناق" المذكورة هي تخصيص اليورانيوم بمستوى تصبح معه قابلية الاستخدام في الأسلحة مثار اهتمام، فضلاً عن إعادة التجهيز، وهي العملية التي يصبح معها البلوتونيوم قابلاً للاستخدام في الأسلحة بالمعنى المادي للكلمة. ومن شأن إدراج البلوتونيوم المشع أن يجعل عملية التحقق باهظة التكلفة ليس فقط من حيث التكاليف المالية بالنسبة إلىفرادى الدول وإنما أيضاً من حيث الموارد اللازمة لأي مؤسسة تكلف بالتحقق من الامتثال للمعاهدة.

ولئن كانت هذه الخلافات قد برزت، فمن الجدير بالذكر أن أحد مناصري تعريف "المواد الانشطارية الخاصة زائداً للبلوتونيوم" قد اقترح أنه من الممكن التفكير، في إطار ذلك التعريف، في تحديد مستويات مختلفة من التحقق، حسب الحساسية الاستراتيجية للمواد الانشطارية - على سبيل المثال يمكن أن يكون هناك مستوى أدنى من التحقق بالنسبة إلى البلوتونيوم المشع في الوقود المستنفد واليورانيوم منخفض التخصيب، ومستوى أعلى من التحقق بالنسبة إلى البلوتونيوم المعزول واليورانيوم عالي التخصيب.

هكذا، ورغم أوجه الاختلافات بين "المواد الانشطارية الخاصة زائداً للبلوتونيوم" و"المواد المستخدمة مباشرة غير المشعة"، لاحظ البعض أن الفجوة بين التعريفين قد تكون أضيق مما بدا لأول وهلة بعد النظر في أنشطة التحقق الممكنة التي تستند إليها تلك الخيارات.

ودعا بعض المشاركين إلى إدراج البلوتونيوم في تعريف "المواد الانشطارية" المشمولة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ومع التسليم بأن من المحتمل ألا يجري إنتاج كميات كبيرة إلا في مرافق إعادة التجهيز الكبيرة، فقد أشاروا إلى قيمة البلوتونيوم كمادة انشطارية، ودفعوا بأن إغفال المعاهدة للبلوتونيوم قد يولد الاهتمام بإنتاجه لأغراض صنع الأسلحة النووية.

سيدي الرئيس، تلکم هي بعض العناصر المستقاة من جلستي المناقشتين الأوليين، بينما أتاحت جلسة المناقشة الثالثة فرصة أمام المشاركين لعرض تعاريف أخرى وجهية لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية مستقبلاً.

وتساءل نائب الرئيس عن الكيفية التي يمكن بها تعريف المخزونات، إذا ما قررت الدول إدراج المخزونات الحالية من المواد الانشطارية ضمن نطاق المعاهدة. ورغم المناقشات المستفيضة بشأن مسألة المخزونات الموجودة، ثمة مجال لإمعان النظر في ما قد يعنيه ذلك من الناحيتين العملية والمادية.

وفي معرض الإشارة إلى أن المسائل التقنية وتلك المتعلقة بالسرية في ميدان التحقق قد تكون معقدة، اقترح نائب الرئيس ثلاث مجموعات محتملة من المواد الانشطارية التي يمكن أن تستخدم كأساس لمناقشة الجوانب المرتبطة بالتحقق، إذا ما قررت الدول إدراج المخزونات الحالية من المواد الانشطارية ضمن نطاق المعاهدة: مكونات الأسلحة المخزنة (أجزاء النواة) في مخازن الأسلحة؛ المخزونات المكدسة في شكل سائب (خلاط السلاح) في معامل التصنيع أو مخازن الأسلحة؛ المواد السائبة (المساحيق في مرحلة ما قبل استخدامها في الأسلحة) المخزنة بشكل منفصل في مرافق أخرى أقل حساسية.

وأثارت تعليقات نائب الرئيس مجموعة من الردود تناولت المسألة من زوايا التعاريف، بل وأيضاً من منظور التحقق ونطاقه. وتساءل البعض عما إذا كان من اللازم أو الجائز تعريف المخزونات، إن هي أدرجت في نطاق المعاهدة، من الناحية التقنية، مقابل تعريفاتها السياسية أو القانونية. ولاحظ البعض العلاقة القائمة وأوجه التباين بين "الفئات التقنية" للمخزونات (كتلك التي اقترحها نائب الرئيس) و"التعاريف السياسية" (مثل "المواد الزائدة المعلنة، التي لم يتم التحقق منها" و"المواد الزائدة المعلنة التي تم التحقق منها").

وأشار البعض في معرض النظر في مسألتها النطاق والتحقق، إلى تفضيل وضع تعريف موسع للمخزونات. ذلك أن اتباع نهج يشمل المخزونات بصورة يمكن التحقق منها وعلى أوسع نطاق ممكن، من شأنه أن يلبي أغراض نزع السلاح والأمن النووي سواء بسواء. وأشار البعض إلى التعقيدات التقنية المحضة للتحقق من المخزونات - فستكون هناك، على سبيل المثال، مئات أنواع مكونات النواة وعشرات الآلاف منها.

وناقش المشاركون ما إن كان ينبغي للمعاهدة أن تُعرّف "مرفق الإنتاج" وكيف لها ذلك. وألح نائب الرئيس إلى أن تعريف "مرفق الإنتاج" سيحدده أساساً التعريف الذي يقع عليه الاختيار بالنسبة إلى "المواد الانشطارية" و"الإنتاج"، حيث ستُفرض كل تشكيلة ممكنة لتعريف "المواد الانشطارية"/"الإنتاج" إلى قائمتها الخاصة من المرافق ذات الصلة.

وكنتم قد اقترحت أن تنظر المفاوضات في سبيل التعامل مع المرافق الصغيرة في إطار المعاهدة (على سبيل المثال التجارب على نطاق المختبرات). ولئن كان مفهوماً من الغرض العام للمعاهدة، حسب الوثيقة CD/1299، أن المرافق الكبرى لإعادة التجهيز أو التخصيب التي تنتج كميات ضخمة من المواد ستكون بنداً رئيسياً ستتناوله المفاوضات المتعلقة بالمعاهدة، فإن مسألة مرافق الاختبار المخبري تستدعي النظر.

وأشار البعض كذلك في هذا المقام إلى أنه عندما يُعرّف الإنتاج على أنه نشاط فحسب، فإن ذلك لن يشمل مصانع التخصيب وإعادة التجهيز التجارية الكبرى وحدها بل سيشمل أيضاً التجارب المخبرية الصغرى. ولاحظ نائب الرئيس وبعض المشاركين وجود سوابق لاستثناء المرافق الصغيرة الحجم والنظر فيها عملياً.



ولاحظ البعض أنه بالإضافة إلى تعريف مرافق الإنتاج ذات الصلة، فإن الحالة التشغيلية لتلك المرافق تشكل أيضاً موضوع نظر مهم للمعاهدة، شأنها شأن مفهومي تفكيك المرافق وعدم الارتداد.

وعطفاً على الإشارة في الوثيقة CD/1299 إلى معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، أشار البعض إلى أن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية قد تحتاج إلى تعريف "الجهاز المتفجر النووي". وشكك البعض في ضرورة تعريف المصطلح وأشاروا إلى الصعوبة التي واجهها تحديد هذا المصطلح أثناء المفاوضات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي سياق هذه المناقشة، دار نقاش أيضاً حول ما إن كان يتعين على المعاهدة أن تشير على وجه التحديد إلى "التفجيرات النووية السلمية" أم أن هذا المفهوم قد ثبت في الواقع بطلانه.

واتسمت المناقشات التي دارت في هذا الحدث بشأن تعاريف المعاهدة بالثراء، لكنها لم تكن شاملة بأي حال من الأحوال. لكن الأهم هو أنها أكدت الروابط بين تعاريف معينة، وكذلك بين التعاريف وبعض العناصر الأساسية الأخرى للمعاهدة، بما في ذلك التحقق والنطاق. فقد تعلّمت الكثير من العروض والمناقشات أثناء هذا الحدث، وآمل أن يكون المشاركون الآخرون قد استفادوا أيضاً.

ونتيجة لهذه الفرصة التعليمية والمناقشة المستمرة لتعاريف المعاهدة فيما بين أعضاء مؤتمر نزع السلاح والدول المراقبة، آمل أن يشجع هذا الحدث على التفكير في الخيارات المطروحة. وآمل أيضاً أن يشجع هذا الحدث على التفكير في الخيارات الممكنة الأخرى التي لم تطرح، فضلاً عن الاعتبارات التقنية والسياسية الأعم التي ستحدد إطار المفاوضات المتعلقة بالمعاهدة في إطار مؤتمر نزع السلاح في المستقبل.

وأود أن أتوجه بالشكر للدول الأعضاء في المؤتمر والدول المراقبة فيه، التي شاركت في هذا الحدث. وأشكر بوجه خاص الخبراء الذين تجشموا عناء السفر إلى جنيف لحضور هذا الحدث - وبعضهم قادم من عواصم بعيدة جداً. وأشكر السيد كيفين أولدريد على عرضه المفيد والمعين جداً بشأن دورة الوقود النووي، وأود أن أعرب عن امتناني للوكالة الدولية للطاقة الذرية على تيسير مشاركة السيد أولدريد. وأوجه شكراً خاصاً إلى الدكتور برونو بيلو لما قدمه من مساعدة ومشاركة وإسهامات بصفته نائباً للرئيس ومقرراً لهذا الحدث، وأعرب عن امتناني لسويسرا، ولا سيما السفير لاوبر، لتيسيره مشاركة الدكتور بيلو. وأود كذلك أن أشكر المترجمين الشفويين الذين تكبدوا اليوم عناء الترجمة الشفوية لهذا البيان المكثف والأطول من المعتاد.

وفي الختام، أود أن أشكر اليابان، ولا سيما صديقي العزيز السفير سودا، على مشاركته في رعاية هذا الحدث. وسوف تشترك أستراليا واليابان في رعاية حدث جانبي ثان

للخبراء بشأن التحقق من معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، إلى جانب إتاحة الفرصة لمتابعة التعاريف المتعلقة بالمعاهدة وإمعان النظر فيها في المستقبل القريب.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** شكراً سعادة السفير وولكوت على تعليقاتكم الواضحة والبناءة بشأن مسألة تمثل جزءاً من جدول أعمال هذا المؤتمر. أود الآن أن أعطي الكلمة إلى السيد ميمسكول سفير أوكرانيا، تفضلوا سعادة السفير.

**السيد ميمسكول (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية):** سيدي الرئيس، أود في البداية أن أهنئكم لتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وإني على ثقة من أن رئاستكم القديرة ستسهم في تحقيق هدفنا النهائي المتمثل في اعتماد برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح، الذي سيتمكن من استئناف العمل الموضوعي في هذا المحفل الفريد من نوعه. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد لكم دعم وفد بلدي القوي. وأود كذلك أن أرحب ترحيباً حاراً بسعادة السفير كيون هيريونغ، سفير جمهورية كوريا متمنياً له إقامة طيبة ومثمرة بصفة خاصة في جنيف الدولية.

وتعتبر أوكرانيا المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية كإحدى أوكد أولويات مؤتمر نزع السلاح. ومن المفروض أن يعزز إبرام هذا الصك الدولي الهام بقوة نظام عدم الانتشار ويصبح الخطوة التالية على درب نزع السلاح العالمي. وبديهي أنه ثمة حاجة ماسة إلى التوصل إلى حل توافقي يحقق توازناً دقيقاً بين هذين الجانبين وبالتالي يمكن مؤتمر نزع السلاح من استئناف عمله الموضوعي والإبقاء على دوره المركزي والفريد من نوعه في مجال نزع السلاح. ذلك هو هدفنا المشترك، وأعتقد اعتقاداً راسخاً أنه قابل للتحقيق.

ومع ذلك، وعندما ننظر إلى الأمور من زاوية أوسع، يجب ألا ننسى أن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار لا يمثلان هدفين في حد ذاتهما بل شرطين مسبقين حيويين من أجل عالم أكثر أماناً. ويمثل أحد المبادئ الأساسية لنظام عدم الانتشار الحالي توازناً واضحاً بين المعالم الثلاثة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية: وهذه المعالم هي عدم الانتشار ونزع السلاح واستخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية.

ومن هذا المنطلق، ينبغي ألا تسهم جهودنا الرامية إلى عدم الانتشار ونزع السلاح في تعزيز الأمن الإقليمي والعالمي فحسب، بل ينبغي أن توفر أيضاً الظروف المواتية لاستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية في السياق الأوسع نطاقاً والإنساني، بما يعطي زخماً نحن في أشد الحاجة إليه لتحقيق التنمية والرخاء الاجتماعيين والاقتصاديين.

وأوكرانيا على ثقة بأن التدابير الفعالة لنزع السلاح وعدم الانتشار ستجعل عالمنا أكثر أماناً للجميع وسترسى أسساً أفضل لتسخير الذرة لخدمة سلام الإنسانية إلى أبعد الحدود الممكنة. وفي هذا السياق، أود أن أشدد على المبادرة التي قام بها مؤخراً

فخامة الرئيس فيكتور يانوكوفيتش، رئيس أوكرانيا، بالدعوة إلى مؤتمر قمة كييف الرفيع المستوى بشأن الاستخدام المأمون والمبتكر للطاقة النووية.

وسيمثل مؤتمر قمة كييف المزمع عقده في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١١، جزءاً من تظاهرات مخصصة لإحياء الذكرى الخامسة والعشرين لكارثة تشيرنوبل وسيعقد بالتزامن مع مؤتمر دولي رفيع المستوى، وكذلك مع مؤتمر الإعلان عن التبرعات لصندوق بناء غطاء واق في تشيرنوبل وحساب السلامة النووي، للتمكين من استكمال المشاريع التي ستجعل من هذا الموقع موقعاً آمناً، في الوقت المناسب.

ودُعي أكثر من ٤٠ رئيس دولة وحكومة، فضلاً عن قادة المنظمات الدولية لحضور هذه التظاهرات الهامة. ومن بين الشخصيات التي أكدت مشاركتها بالفعل الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد يوكيو أمانو، ورئيس المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، السيد توماس ميرو، ورئيس جمهورية كازاخستان، السيد نور سلطان نزارباييف، ونائب رئيس وزراء جمهورية الصين الشعبية، السيد زانغ ديچيانغ، ورئيس وزراء فرنسا، السيد فرانسوا فيون، ورئيس وزراء جمهورية ليتوانيا، السيد أندريوس كوبيليوس وغيرهم من المسؤولين الرفيعة المستوى.

وتُعتبر مبادرة أوكرانيا المتمثلة في الدعوة إلى هذا الحفل الدولي خطوة أخرى نحو تنفيذ التزامات مؤتمر قمة الأمن النووي في واشنطن العاصمة، وهي: النهوض بفكرة التحول من استخدام المفاعلات النووية المشتغلة بوقود اليورانيوم الشديد التخصيب إلى وقود اليورانيوم المنخفض التخصيب؛ وتأمين حقوق الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في المواد والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية وفقاً لمتطلبات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويتوقع أن يمثل مؤتمر قمة كييف جزءاً لا يتجزأ من جدول أعمال تحضيرات أوسع نطاقاً لمؤتمر قمة الأمن النووي القادم، المزمع عقده في نيسان/أبريل ٢٠١٢ في كوريا الجنوبية.

وبينما لا يدخر مؤتمر نزع السلاح جهداً لمناقشة مصير صك هام مثل معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، فقد بادر بلدي أوكرانيا وشركاؤه إلى الوفاء بالتزاماتهم فعلاً بحماية المواد النووية من الاستخدام المحتمل الخطورة وذلك باتخاذ خطوات عملية نحو بلوغ الهدف النهائي المتمثل في إبرام معاهدة مستقبلاً.

وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد مجدداً أن أوكرانيا امتثلت لالتزامها فأزالت كمية هامة من اليورانيوم العالي التخصيب من مرافق البحوث النووية الأوكرانية قبل نهاية عام ٢٠١٠.

ونحن نرى أنه ينبغي التطرق لتحديات التكنولوجيا النووية التي يواجهها العالم اليوم من خلال بذل جهود عالمية ترمي إلى عدم الانتشار ونزع السلاح. وبديهي أن اعتماد نهج مسؤول نحو الإدارة السلمية للطاقة النووية يمثل شرطاً أساسياً مسبقاً لمستقبل أكثر أماناً.

ويُتوقع أن يعتمد مؤتمر قمة كييف إعلاناً يزيد من تنشيط الالتزامات المتخذة نحو تعزيز عدم الانتشار، وتعزيز تنمية استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية بتوفير إطار عمل لهذه الاستخدامات يقوم على الثقة والتعاون. ويُتوقع أيضاً أن يشجع الدول على تبادل المعلومات المتعلقة بالمعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية لتحقيق هذه الأغراض إلى أبعد حد ممكن.

واعتقادنا راسخ بأن تعزيز التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في هذا الميدان سيشجع عدداً أكبر من البلدان على استخدام العمليات الابتكارية في قطاع الطاقة النووية، مما سيسهم أيضاً إسهاماً في التنمية المستدامة على المستويين الإقليمي والعالمي، وتعزيز أمن المرافق النووية للأغراض السلمية.

سيدي الرئيس، لقد كرّر المشاركون الرفيعو المستوى الذين أدلوا ببيانات في هذه القاعة في بداية هذا الأسبوع التزام بلدانهم بإنعاش مؤتمر نزع السلاح وعزمهم على الإسهام في عمله بطريقة تقوم على النتائج.

فلنعمل!

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** شكراً سعادة السفير على الكلمات اللطيفة التي تفضلتم بتوجيهها إلى الرئاسة. أود الآن أن أعطي الكلمة إلى سعادة السفير وانغ كوون، الممثل الدائم للصين. تفضلوا سعادة السفير.

**السيد وانغ كوون (الصين) (تكلم بالصينية):** أود أن أناقش بضع نقاط مبدئية تتعلق بمسألة معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

بادئ ذي بدء، دعمت الصين باتساق فكرة وجوب تفاوض مؤتمر نزع السلاح في معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تكون غير تمييزية ومتعددة الأطراف ودولية قابلة للتحقق بفعالية وتُبرم في أسرع وقت ممكن. وتدعم الصين قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وخطة عمل هذه المعاهدة الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، والتي تقضي بأنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يعتمد برنامج عمل شاملاً ومتوازناً، وأن يأذن بالبدء فوراً في مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وفقاً لهذا الإذن على أساس تقرير شانون. وفي بيان مشترك صادر في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أكد رئيسا دولتي الصين والولايات المتحدة الأمريكية مجدداً دعمهما لبدء مؤتمر نزع السلاح مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في أسرع وقت ممكن.

ثانياً، تصر الصين دوماً على أن تبدأ المفاوضات بشأن المعاهدة في إطار مؤتمر نزع السلاح. و فقط من خلال اتباع النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح، وعقد مفاوضات حكومية دولية متفتحة وشفافة تشمل جميع الأطراف المعنية، يمكن التوصل إلى إبرام معاهدة

سليمة ومقبولة بسرعة على نطاق واسع. وتأخذ الصين علماً بالتعليقات التي أبدتها معالي السيد سيرغي لافروف وزير خارجية روسيا في اجتماع مؤتمر نزع السلاح المعقود في ١ آذار/مارس حيث قال إنه ينبغي للمفاوضات بشأن المعاهدة أن تُجرى في إطار مؤتمر نزع السلاح والألّا تجرى في أي محفل آخر نظراً إلى أن مؤتمر نزع السلاح هو الطريق الوحيد الذي يكفل مشاركة جميع البلدان الرئيسية. وتؤيد الصين وجهة النظر هذه تأييداً كاملاً.

ثالثاً، ترى الصين أنه عند مناقشة مسائل محددة تتصل بالمعاهدة، يجب أن نحدد بوضوح الإطار الشامل لها. وفي نهاية المطاف، يجب أن نُحدّد العناصر والفروع الأساسية التي ينبغي إدراجها في المعاهدة. فهل ينبغي أن تشمل فقط نص المعاهدة الرئيسي، أو أن تشمل أيضاً البروتوكولات ذات الصلة؟ هل ينبغي أن تكون معاهدة عامة أو معاهدة قائمة على مبادئ أو معاهدة للتحكم الشامل في الأسلحة تنطوي على أحكام محددة تغطي جوانب مثل الالتزامات الأساسية، ونطاق الحظر، والتحقق والإطار التنظيمي؟ وعند قرار الأهمية التي يجب إيلاؤها لمختلف أحكام المعاهدة، ما هي العلاقة التي ستقوم بين المعاهدة وعدم الانتشار ونزع السلاح النووي؟ وإذا تمكنا من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسائل العامة عن طريق إجراء المناقشات ذات الصلة، فإن ذلك سيساعدنا جميعاً على الوقوف على الاتجاه الذي ستتخذه المفاوضات المقبلة بشأن المعاهدة، وستعزز أيضاً المناقشات بشأن المسائل المحددة المتعلقة بهذه المعاهدة.

رابعاً، لقد أصغيت بانتباه إلى البيان الذي أدلى به سعادة سفير أستراليا الموقر، وبخاصة عندما تحدث بصفته الشخصية، وأوجز وقائع الحدث الجاني الذي نظمته أستراليا واليابان خارج إطار مؤتمر نزع السلاح قبل بضعة أيام خلت. وانطلاقاً من عرضه، أرى أن المناقشات المعنية ذاتها كانت موضوعية في طبيعتها وشملت عدداً كبيراً من المعلومات. فقد شاركت في هذه المناقشات ٤٥ دولة عضواً في مؤتمر نزع السلاح. وفي الوقت نفسه، وبالنظر إلى أن اجتماع الحدث الجاني السالف الذكر ونتائجه لا تندرج في إطار مؤتمر نزع السلاح، أعتقد أيضاً أنه سيكون لهذا النوع من النقاش دون شك أكثر مغزى لو عُقد في إطار المؤتمر، وبخاصة بمشاركة الدول الأعضاء كافة البالغ عددها ٦٥ دولة. وهذه مسألة أخرى ينبغي لأعضاء مؤتمر نزع السلاح أن يمعنوا فيها النظر. وفضلاً عن ذلك، ستولي الصين عناية خاصة إلى مختلف الآراء التي أعرب عنها أعضاء المؤتمر اليوم بشأن المعاهدة، وستقدم ملاحظات بشأن هذه البيانات وستبدي آراءها في الوقت المناسب.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** شكراً سعادة السفير. والآن أعطي الكلمة إلى سعادة السفير سودا الممثل الدائم لليابان. تفضلوا سعادة السفير.

**السيد سودا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية):** السيد الرئيس، أود في البداية أن أتقدم بأحر عبارات الترحيب نيابة عن وفد بلدي إلى سعادة السفير كيون هاييونغ سفير جمهورية كوريا - الجار الحميم لبلدي. أود كذلك أن أضم صوتي إلى سعادة السفير بيتر وولكوت

وأن أتوجه بالشكر للجميع، وبخاصة للأعضاء الذين قدموا من مختلف العواصم وشاركوا في الحدث الجاني للخبراء الذي اشتركت في رعايته اليابان وأستراليا في الفترة من ١٤ إلى ١٦ شباط/فبراير في قصر الأمم. وأود أن أتقدم بخالص عبارات الشكر إلى سعادة السفير وولكوت ووفد بلده لإعداد هذا الحدث الجاني المفيد جداً ولترأسه رئاسة ناجحة تماماً.

فقد أثبت الحدث الجاني رغبة واضحة لدى المشاركين في البدء فوراً في مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وكذلك المستوى الرفيع في المداولات المطلوب إجراؤها عند بدء هذه المفاوضات. وأتاح الحدث الجاني أيضاً فرصة للمشاركين لتبادل الآراء التقنية وتعميق فهم المندوبين. وكان من المفيد جداً طرح مجموعة من الخيارات لإمعان النظر فيها والتداول بشأنها. ومن هذا المنظور، يرى وفد بلدي أن المناقشات الموضوعية التي دارت في هذا الحدث الجاني ستسهم إما إسهام في مفاوضاتنا المرتقب إجراؤها مستقبلاً. وكما أوضح سفير أستراليا لتوه، تزمع اليابان وأستراليا عقد حدث جاني ثانٍ في المستقبل القريب يركز على التحقق أساساً. وأمل أن يشارك مندوبون وخبراء عديدون في هذا الحدث أيضاً.

وفيما يتعلق بمسألة التعاريف المتصلة بالمعاهدة، أود أن أتطرق إلى بعض النقاط الأساسية التي ينبغي أن نسترشد بها عند النظر في هذه المسألة. وينبغي لتعاريف المواد المزمع حظر إنتاجها أن تشكل بالفعل الهدف الأساسي للمعاهدة، الذي يتمثل في حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض استخدامها في الأسلحة ووضع حد نوعي للمخزونات القائمة. وهذه هي أهم نقطة، حيث يجب أن نتأكد من عدم ترك أي ثغرات قانونية باختيار تعاريف ضيقة بصورة لا إرادية. وما يجب مراعاته في المقام الأول هو ما إذا كانت التعاريف ستخفف من الطبيعة التمييزية القائمة لنظام عدم انتشار الأسلحة النووية بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها.

وبناء على ذلك، ينبغي أن تكون التعاريف أوسع ما يمكن، وألا تؤثر سلباً كذلك في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. ومن هذا المنظور، ترى اليابان أن الجزء ذا الصلة من المادة ٢٠ من النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن المواد الانشطارية الخاصة يمكن أن يمثل أساس تعريف المواد الانشطارية التي ينبغي حظر إنتاجها.

وقد يدفع البعض بأنه إذا اعتمدنا تعريفاً فضفاضاً للمواد الانشطارية المزمع حظرها، فإننا سنواجه صعوبات عملية في تنفيذ إجراءات التحقق. ونحن نتفهم هذه الشواغل، ونود أن نكون عمليين إلى أقصى حد ممكن في هذا الصدد؛ بيد أن مسألة فئة المواد الانشطارية التي ينبغي أن تخضع للتحقق الفعلي هي مسألة منفصلة ينبغي أن تناقش في سياق التحقق الفعال.

وكانت الحكومة السويسرية نظمت في الشهر الماضي في قرية صغيرة هادئة تقع في ضواحي مونترو حلقة دراسية على غاية من الأهمية والفائدة تناولت حتمية مبدأ اللارجعة في مجال نزع السلاح النووي. وقد أثنى على حتمية مبدأ اللارجعة في الوثيقة الختامية لمؤتمر

استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ بصفته أحد المبادئ الثلاثة في نزع السلاح النووي، إلى جانب الشفافية والقابلية للتحقق. وعند النظر في معنى حتمية مبدأ اللارجعة في نزع السلاح النووي، تناولت الحلقة الدراسية خيارات سيناريوهات متعددة لنزع السلاح النووي. والجدير بالاهتمام، أن وقف إنتاج جميع المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة النووية كان الأكثر وجاهة في كل سيناريو، ويعني ذلك أنه بدون معاهدة، لا يمكن تصور حتمية مبدأ اللارجعة في نزع السلاح النووي. وبديهي، أننا نحتاج أيضاً إلى إخضاع المعاهدة في حد ذاتها لحتمية مبدأ اللارجعة إلى أبعد الحدود الممكنة، وذلك على سبيل المثال بحظر استعادة مرافق الإنتاج لأغراض الأسلحة، وكذلك حظر تحويل المخزونات القائمة غير الموجهة إلى إنتاج الأسلحة لأغراض إنتاج هذه الأسلحة. ومن النتائج المذهلة للدراسة المتعلقة بحتمية مبدأ اللارجعة هو أن المعاهدة ستتناول جزءاً لا غنى عنه لتحقيق مبدأ حتمية اللارجعة في نزع السلاح النووي. ويبحثنا هذا الاستنتاج، من بين استنتاجات أخرى، على البدء في مفاوضات بشأن المعاهدة في أسرع وقت ممكن في إطار مؤتمر نزع السلاح.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** شكراً سعادة السفير. والآن أعطي الكلمة إلى سعادة السفارة كينيدي، الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية.

**السيدة كينيدي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية):** سيدي الرئيس، أود أن أرحب بدوري ترحيباً حاراً بزميلنا الجديد ممثل جمهورية كوريا. ويسعد وفد الولايات المتحدة مواصلة مناقشاتنا بشأن التفاوض في معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار مؤتمر نزع السلاح - وهو هدف من أهداف المجتمع الدولي لعدم الانتشار ونزع السلاح طال أمده.

فقد شدد البيان الذي ألقته وزيرة خارجية الولايات المتحدة، السيدة هيلاري كلينتون، يوم الإثنين، على التزام حكومة الولايات المتحدة بمواصلة التفاوض بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار مؤتمر نزع السلاح. ونعتت المؤتمر بصفته "المحفل المنطقي لهذه المفاوضات"، وهو كذلك. وهو ما يدفع الولايات المتحدة إلى الترحيب بالجهود التي بذلتها أستراليا واليابان والإعراب عن تقديرها لهما لتهيئة إطار المفاوضات بشأن المعاهدة في إطار مؤتمر نزع السلاح من خلال رعاية مناقشات جانبية كانت لها صلة مباشرة بمؤتمر نزع السلاح وضمت الخبراء التقنيين والمعنيين بالسياسات العامة. وترمي هذه الجهود بوضوح إلى إنارة سبيل مؤتمر نزع السلاح ودعم عمله، وبناء الثقة وحشد الزخم تمهيداً للمفاوضات بشأن المعاهدة.

ونود بصفة خاصة أن نعرب عن شكرنا لقيادة زميلنا السفير وولكوت القديرة لهذا الحدث الجاني. كما نود أن نشكر نائب المدير العام السابق للمنظمة الدولية للطاقة الذرية المعني بالضمانات، الدكتور برونو بيلو على استعداده لتولي منصب نائب الرئيس والمقرر لهذا الحدث. ونرى أنه بإثارة حب استطلاعنا على هذا النحو، ستكون حكوماتنا أكثر اطلاعاً

على الجوانب الرئيسية للمعاهدة عند بدء التفاوض بشأنها. ونُظمت هذه الأحداث الجانبية في حينها وهي مناسبة تماماً وينبغي أن تستمر. وكما أسلفت، يمكن لجميع الأحداث الجانبية أن تيسر عمل مؤتمر نزع السلاح. وتتطلع حكومتني بالتأكيد إلى المشاركة في تنظيم حدث جانبي في الشهر المقبل بشأن الفضاء بالتعاون مع روسيا والصين.

ولا يمكن اعتبار الحدث الجانبي الأول للمعاهدة المعقود في الفترة من ١٤ إلى ١٦ شباط/فبراير بقصر الأمم إلا نجاحاً باهراً. ووفقاً لحساباتنا حضرت المؤتمر ٤٥ دولة عضواً ودولة مراقبة في مؤتمر نزع السلاح بمشاركة ما يربو على اثني عشر فريقاً من الخبراء ممن قدموا من العواصم ومن الذين يتخذون من فيينا مقراً لهم؛ وكان مستوى المشاركة رائعاً حقاً. وشهد المؤتمر بالتأكيد مستوى حقيقياً من الاندفاع والتعطش إلى التفاوض بشأن هذه المعاهدة الحيوية.

وقد انطلقت في الشهر الماضي في حينها المناقشة المتعمقة للتعريفات المتعلقة بالمعاهدة بإلقاء السؤال الرئيسي التالي: ماذا تعني عبارة "المادة الانشطارية"؟ فضلاً عن ذلك، نوقش تعريف "الإنتاج" - وهي مسألة تتصل اتصالاً وثيقاً بتعريف المواد الانشطارية. وترى الولايات المتحدة أن التحدي لا يكمن في أن تكون تعريف "المواد الانشطارية" و"الإنتاج" ضيقة بدرجة تمكن من التحايل على الهدف الرئيسي للمعاهدة، وفي الوقت نفسه ألا تكون هذه التعاريف فضفاضة إلى درجة تحدّ من الأنشطة التي لا تتصل بهذه الأهداف.

وساعد التفاعل وتبادل الآراء في إطار الحدث الجانبي المشاركين على فهم أفضل لهذه المسائل الرئيسية، بما فيها العلاقة بين المعايير التقنية واعتبارات السياسات العامة.

وإننا لنرحب بتنظيم حدث جانبي آخر للمعاهدة يركز على مسائل التحقق. ونتطلع إلى الإعراب عن آرائنا بشأن هيكل نظام التحقق للمعاهدة وأهدافه. ونتوقع أن يركز التحقق على المرافق التي تنتج المواد الانشطارية أو القدرة قدرة واضحة على ذلك. ويجب بالتالي أن تُعرّف مرافق الإنتاج السالفة الذكر تعريفاً دقيقاً. وسيكتسب فهم العلاقة بين التعاريف ونظام التحقق ونطاق المعاهدة وهيكلها طابعاً حيوياً لنجاح المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح.

وعند إعداد حدث مستقبلاً، وفي ضوء عدد من المسائل التي أثّرت سابقاً بشأن آراء الولايات المتحدة، أستمحكم في استعراض فلسفتنا بشأن كيفية هيكلة المعاهدة، وسبب تأييدنا لبعض التعاريف.

واسمحوا لي بأن أبدأ من البداية. إننا نرى أن الغرض من المعاهدة هو حظر إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في الأسلحة النووية أو غيرها من المعدات النووية المتفجرة.

ولذلك، اقترحنا تعريفاً للمواد الانشطارية يرمي إلى تغطية المواد التي يمكن أن تستخدم في صنع هذه الأسلحة. ويتسق هذا التعريف مع التعريف النمطي للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعبارة "المواد ذات الاستعمال المباشر". ونظراً إلى أنه لا يمكن لأحد أن يحاجج



في إمكانية صنع أسلحة أو معدات متفجرة من اليورانيوم المنخفض التخصيب أو البلوتونيوم ذي الكثافة العالية للبلوتونيوم - ٢٣٨، نعتقد أن هذا النهج متحفظ، ويتناول الهدف والغرض الرئيسيين للمعاهدة.

وفضلاً عن ذلك، يغطي تعريفنا للإنتاج العمليات التي تُنتج بموجبها المواد المستخدمة مباشرة في الأسلحة. والعمليات التي تنتج المواد المستخدمة مباشرة في الأسلحة هي أساساً فصل نظائر اليورانيوم - أو تخصيبه - وفصل البلوتونيوم كيميائياً عن المواد النووية المشعة - أو إعادة معالجتها. ولا يحتاج أحد في إمكانية صنع أسلحة مباشرة من الوقود المُستهلك للمفاعل النووي.

وسيقوم نهج التحقق الذي نقترحه على رصد مرافق قادرة على إنتاج المواد الانشطارية وأي مواد انشطارية مُنتجة حديثاً. ويرتبط النهج ارتباطاً مكثفاً ومباشراً بالتعهد الأساسي المرتقب للمعاهدة وبهذه التعاريف الأساسية. ويرمي نهجنا إلى الإبقاء على انخفاض تكاليف التنفيذ، وفي الوقت نفسه تحقيق أغراض هذه المعاهدة. وبوضوح، يرمي هيكل المعاهدة هذا إلى استكمال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية: ولا نتوقع التزامات تحقق إضافية بموجب المعاهدة بالنسبة إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وغير الأطراف في هذه المعاهدة والتي لها اتفاقات ضمان شاملة، يكملها بروتوكول إضافي.

وبوسعنا، كما أسلفت، وضع مجموعة أضيق من الالتزامات بالمعاهدة، بيد أن ذلك سيثير مخاوف بشأن استكمال أهداف المعاهدة. وسيؤدي عدم تضيق إنتاج المواد المستخدمة بيسر في الأسلحة النووية أو التحقق منها إلى إيجاد فرص للتحايل على هذه الأهداف. ومن جهة أخرى، يمكننا وضع معاهدة وشروط تحقق أوسع نطاقاً، ومع ذلك، سنُجادل بقوة بأن تكلفة هذه المعاهدة ستكون أعلى دون أي زيادة حقيقية في الفعالية.

وأملنا أن تكون هذه المعلومات قد سلّطت مزيداً من الضوء على آراء الولايات المتحدة بشأن المعاهدة. ولقد شعرنا بالسعادة عندما سمعنا زميلنا الصيني الموقر يعرب عن اهتمامه بمناقشة هذه الآراء في الجلسة العامة. ونتطلع إلى الخوض في هذه المسائل وفي غيرها من المسائل في المناقشات القادمة.

ولا نزال نعتبر مؤتمر نزع السلاح محفل التفاوض المتعدد الأطراف الحيوي - بل الوحيد من نوعه في العالم. ونأمل في أن يشرع مؤتمر نزع السلاح قريباً في معالجة مجموعة الصعوبات العلمية والتقنية والدبلوماسية المعقدة المرتبطة بالمعاهدة في إطار مفاوضات شاملة ينبغي أن تنطلق "دون إبطاء"، كما أكدت ذلك وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون في ٢٨ شباط/فبراير.

وأستسمحكم في أن أختتم هذا البيان باقتباس نهائي من بيان وزيرة الخارجية، أعتقد أنه حري بالتكرار أمام جميع الذين يتطلعون إلى وفاء مؤتمر نزع السلاح بمسؤوليته الحيوية المتمثلة في التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية:

"أمل أن نرى إجراءات تُتخذ الآن في هذا المؤتمر الموقر، الذي قدم الكثير جداً للعالم على مرّ سنوات عديدة جداً. وهذا هو المحفل؛ وأنتم القادة الذين ينبغي لهم اتخاذ هذه القرارات. وسيكون من المؤسف ألا تُتخذ هذه القرارات بشأن هذه المعاهدة الخاصة. وإن الولايات المتحدة مستعدة لدعم الشروع في المفاوضات، وفعل أي شيء يلزم سعيًا لخدمة المصالح القومية المشروعة، والتوصل إلى حل ووضع هذه المعاهدة. وفي المقابل فإننا نرى أن هذه مسألة مهمة للغاية بحيث لا يمكن تركها تتردى في طريق مسدود إلى الأبد".

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** شكراً سعادة السفير. والآن، أعطي الكلمة إلى سعادة السفير كوون، الممثل الدائم لجمهورية كوريا. تفضلوا سعادة السفير.

**السيد كوون هايريونغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية):** سيدي الرئيس، زملائي الأعزاء، أشكركم، بدايةً، على حفاوة استقبالكم لي. إنه يومي الأول. لذا، أود فقط أن أتوجّه بالتحية إلى زملائي.

ويسرني ويشرفني أن أراس وفد كوريا إلى مؤتمر نزع السلاح - مهد كثير من اتفاقات نزع السلاح المهمة. وأنا على علم بالحمول الذي أصاب المؤتمر بوصفه منتدى التفاوض المتعدد الأطراف الأوحده في مجال نزع السلاح. ويتعارض هذا المأزق الذي وقع فيه المؤتمر بعد اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تعارضاً كلياً مع التقدم الهام الذي أحرز في قطاع نزع السلاح على المستوى الثنائي، لاسيما بين القوى النووية الرئيسة.

وبعد، فيتنازعني مزيج من مشاعر القلق والترقب بشأن مهمتي المنتظرة في المؤتمر. فأنا أشعر بأننا في نفس السفينة. وهذا يستلزم منا التحلي بحكمة جماعية.

سيدي الرئيس، كلّي أمل أن أستفيد من تبصركم وحكمتكم وحسن تعاونكم. وأود تأكيد استعداد وفد بلدي لدعمكم والمشاركة التامة في أعمال المؤتمر.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** شكراً سعادة السفير على عباراتكم الرقيقة وعلى رغبتكم في مواصلة الإسهام في هذا المؤتمر. والآن، أعطي الكلمة إلى سعادة السفير أكرم، الممثل الدائم لباكستان. تفضلوا سعادة السفير.

**السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):** سيدي الرئيس، اسمحوا لي بدايةً أن أرحب بزميلنا الجديد، سعادة سفير جمهورية كوريا. ونتطلع إلى العمل معه مستقبلاً.

ألقي على مدى الأيام القليلة الماضية عدد من البيانات التي ركزت كلياً تقريباً على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وإذا كانت تلك البيانات قد شددت على ضرورة

الشروع في مفاوضات بشأن المعاهدة، فإن القضايا الأساسية الحاسمة لم تناقش بالتفصيل حتى الساعة. وأود في بياننا لهذا اليوم أن أركز على بعض القضايا الحاسمة المتعلقة بالمعاهدة.

قلنا في بيانات عدة أدلينا بها إنه لا يمكن تصوّر دخول دولة من الدول في مفاوضات بشأن نزع السلاح أو تحديده أو عدم انتشاره إن كانت هذه المفاوضات تقوض مصالحها الأمنية. لهذا السبب البديهي، نعمل، نحن أعضاء مؤتمر نزع السلاح، الذي يُعتبر جزءاً من آلية نزع السلاح الدولية، على أساس توافق الآراء الذي يضمن لجميع الدول أمنها على قدم المساواة. وقد أثبتت التجارب السابقة في المؤتمر هذه المسألة.

إن التركيز في الوقت الراهن على وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية يتبع نمطاً منتظماً يقتصر على التفاوض بشأن الاتفاقات التي لا تقوض المصالح الأمنية للدول، لاسيما القوى الكبرى، أو تعرضها للخطر. فاتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، لم يُتفاوض فيهما إلا بعد حيازة عدد كبير من الأسلحة النووية، الأمر الذي جعل نظم الأسلحة البيولوجية والكيميائية هذه عديمة الجدوى ولا طائل من ورائها.

وبالمثل، لم تكن القوى الكبرى مستعدة لإبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلا بعد أن أجرت عدداً كافياً من التجارب النووية ولم يعد من الضروري إجراء تجارب إضافية. ويصدق الشيء نفسه على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. فهذه القوى الكبرى - بعد أن كوّنت مخزونات ضخمة من الأسلحة النووية، إضافة إلى مخزونات من المواد الانشطارية، خاصة اليورانيوم العالي التخصيب، والبلوتونيوم القابل للاستخدام في إنتاج الأسلحة، التي يمكن تحويلها إلى رؤوس نووية بسرعة - مستعدة اليوم لإبرام معاهدة، لكنها معاهدة لن تحظر إلا ما يُنتج من مواد انشطارية في قادم الأيام.

إن هذا النهج لا يكلفها شيئاً في الواقع لأنه لن يقوض أمنها ولن يعرضه للخطر. فوضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لن يكلف تلك القوى الكبرى شيئاً، على غرار اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن معاهدات من ذلك القبيل، ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية المقترحة، لن تكون إجراء "حقيقياً" لنزع السلاح. ووحدها معاهدة تحظر الإنتاج المقبل وتشمل خفض المخزونات القائمة من شأنها أن تمثل ترتيباً حقيقياً لنزع السلاح. والحق أنه حتى اعتبار معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية إجراءً من إجراءات عدم الانتشار محل جدل، لأنه يمكن بسرعة تحويل مخزونات المواد الانشطارية الضخمة إلى أسلحة.

وبالمثل، ما لم تشمل معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية مواد انشطارية مثل النبتونيوم - ٢٣٧ أو الأمريسيوم - ٢٤١ و ٢٤٢ و ٢٤٣ أو البلوتونيوم الصالح للاستعمال في

المفاعلات أو المواد الانشطارية المستخدمة في الدفع البحري أو الفضائي، فإنها لن تبلغ حد ترتيب حقيقي من ترتيبات عدم الانتشار.

وما فتئت باكستان تطرح قضية إدراج الأورانيوم - ٢٤١ و ٢٤٢ و ٢٤٣ والبلوتونيوم - ٢٣٧ في تعريف المواد الانشطارية في إطار معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. فالبلوتونيوم - ٢٣٧ والنظائر الأورانيوم - ٢٤١ و ٢٤٢ و ٢٤٣ مواد يمكن استخدامها في صنع الأسلحة النووية. فقد أفادت دولة عظمى على الأقل بأنها أنتجت جهازاً يعمل بالبلوتونيوم بهدف اختبارها، وأقرّ علماء هذه الدولة بإمكان استخدامها في صنع أسلحة نووية. وتوجد كلتا المادتين في نفايات مصانع إعادة المعالجة النووية، وتتطلب تكنولوجيا متطورة لاستخراجها.

وراكم أيضاً العديد من البلدان المتقدمة تقنياً كميات كبيرة من البلوتونيوم والأورانيوم المعزول. فإن بقيت هاتان المادتان خارج نطاق التحقق في إطار معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، فربما أتيح لتلك القوى الكبرى مسالك بديلة للانتشار، حتى لو وقّعت المعاهدة المذكورة بصيغتها المقترحة حالياً.

وتستخدم بلدان عدة أيضاً اليورانيوم العالي التخصيب وقوداً لمراكبها البحرية، مثل الغواصات، ولن تدعم حظره في إطار المعاهدة. لكن المشكلة هي أن هذه المادة النووية الانشطارية ستظل متاحة لديها ويمكنها تحويل استخدامها لصنع أسلحة نووية.

وبالمثل، يتكون وقود المفاعلات المستنفد من ٥٠ إلى ٦٠ في المائة من البلوتونيوم - ٢٣٩. وكل مادة نووية تتكون من أكثر من ٢٠ في المائة من البلوتونيوم - ٢٣٩ تعد مادة تدخل مباشرة في صنع أسلحة نووية. وعليه، لم تنفك باكستان تصر على إدراج البلوتونيوم الصالح للاستعمال في المفاعلات في نطاق معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

ويضاف إلى ذلك إمكان إنتاج واستخراج المادة الانشطارية "اليورانيوم - ٢٣٣"، دون إرسال المادة المشعّة إلى مصنع إعادة معالجة. إن هذه التقنية، رغم أنها لا تزال في أطوارها الأولى، لم يُلتفت إليها إلا قليلاً. وتتمثل في توليد اليورانيوم - ٢٣٣، غير الموجود في الطبيعة، باستعمال صفائح الثوريوم في طبقات المفاعلات السريعة التوليد. ويتحول الثوريوم الموجود فيها إلى يورانيوم - ٢٣٣ بأسر النيوترونات. وهذه المواد الانشطارية أيضاً لن تدرج في نطاق معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وهذا الوضع يناسب تماماً البلدان التي لها مفاعلات سريعة التوليد خارج أي نظام من نظم التحقق الدولية. وعلى هذا، ينبغي إخضاع المفاعلات السريعة التوليد التي تستخدم الثوريوم لنظام التحقق في إطار معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لاستبعاد إمكانية إنتاج اليورانيوم - ٢٣٣، وعزله في النهاية، دون استعمال مصانع إعادة المعالجة التقليدية.

وإضافة إلى ذلك، من شأن الصفقات الودية المحابية لبعض الدول الحائزة لأسلحة نووية خارج نظام معاهدة عدم الانتشار أن يجعل من معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية مهزلة؛ وهذا ما حصل بالفعل مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومجموعة موردي المواد النووية. وستمكن هذه الصفقات المستفيدين ليس من تحويل مخزوناتهم الخاصة بهم فقط لإنتاج أسلحة نووية أو لتخصيب يقترب من المواد الانشطارية التي يمكن استعمالها في صنع أسلحة نووية، بل ستمكنهم أيضاً من استعمال مواد انشطارية مستوردة، ظاهرها سلمي، في مفاعلاتهم السريعة التوليد ومصانعهم لإعادة المعالجة قصد صنع الأسلحة، لأن ترتيبات الضمانات المتاحة لهم في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية تظل محدودة للغاية في نطاقها وقابلية التحقق منها.

ويظل مؤتمر نزع السلاح المحفل الأوحده لمناقشة جميع جوانب معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ومسائل أخرى مدرجة في جدول أعمال جلستنا العامة وفي الجلسات غير الرسمية. ولا تزال باكستان مستعدة لإجراء تلك النقاشات ما دامت تدور في إطار مؤتمر نزع السلاح.

لكننا شهدنا، للأسف، مساعي لا يمكن إلا أن تقوض مؤتمر نزع السلاح. بل مما يثير المزيد من الأسف أن البعض يسعى إلى التشكيك في الأسس التي بُنيت عليها القواعد التي حكمت دوماً عملنا. إن هذه الأساليب لا ترهبنا إطلاقاً.

فعوضاً عن التهديدات الجوفاء بالعزلة وحملات التضليل بواسطة وسائل إعلام من الواضح أنها طيبة، يستلزم تبديد شواغلنا الأمنية المشروعة الأخذ بنهج مُجدد. كنت قلت فيما مضى إنه لا يوجد بلد يساوم في مصالحه الأمنية الحقيقية. وباكستان ليست استثناء. وكُنّا نَبْنِا تصميمنا وقدرتنا على عدم الرضوخ للضغط أو التهريب.

وفيما يتعلق بالمواد الانشطارية، قلنا في مناسبات عدة، لأسباب أوضحناها، إنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يبذل جهوداً حقيقية في مجال نزع السلاح بواسطة معاهدة بشأن المواد الانشطارية لا تكتفي بحظر الإنتاج، بل تنص أيضاً على خفض المخزونات، وتعالج قضايا تعريف المواد الانشطارية ونطاقها والتحقق منها معالجة أشمل.

وريثما يُتفق على التفاوض في معاهدة بشأن المواد الانشطارية، ما برحنا، في الوقت نفسه، نؤيد بدء مؤتمر نزع السلاح العمل الموضوعي، بما فيه المفاوضات بشأن نزع السلاح، وبشأن معاهدة لضمانات الأمن السلبية. وهذه بنود في جدول الأعمال اتفق معظم أعضاء مؤتمر نزع السلاح، إضافة إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، على أنه ينبغي أن نبرم بشأنها معاهدات متعددة الأطراف ملزمة قانوناً في أقرب وقت ممكن.

وقبل أن أختم، اسمحوا لي أن أقول إننا أصغينا إلى العرض الذي قدمه سعادة سفير أستراليا الموقر، واطلعنا على الوثيقة الموجزة التي وزعت والتي تتعلق بالحدث الجاني. إننا

لم نشارك في هذا الحدث لأسباب أوضحناها. ونود هنا أن نؤكد موقفنا، وهو أن الحدث الجاني والوثيقة التي وزعت اليوم في هذا الصدد لا صفة لهما في أعمال مؤتمر نزع السلاح.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** شكراً سعادة السفير. والآن، أعطي الكلمة لسعادة السفير مانفريدي، الممثل الدائم لإيطاليا. تفضلوا سعادة السفير.

**السيد مانفريدي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية):** سيدي الرئيس، أود بداية أن أضـم صوتي إلى أصوات زملائي لأرحب بحفاوة بسفير جمهورية كوريا؛ وأنا متأكد من أنه، على غرار سلفه، سيسهم في المؤتمر إسهاماً ملموساً ومفيداً.

وأود أيضاً أن أرحب بزميلنا الأسترالي الموقر أجمل ترحيب على التقرير المفصل والمفيد عن الحدث الجاني الذي نظمته وفد بلده بمعية وفد اليابان قبل أسبوعين بشأن التعاريف التي ينبغي إدراجها في معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وقد كنتُ قلتُ إننا ننظر بعين الرضا إلى هذه المبادرة، ونأمل أن تتكرر لمعالجة جوانب رئيسة أخرى من جوانب معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ولما كانت المفاوضات منعقدة، فإن هذه الأحداث الجانية، بشرط أن تبقى وثيقة الصلة بإطار مؤتمر نزع السلاح، تسمح لنا على الأقل بالتركيز على قضايا يعينها، وتحليل خصائصها، وتنظيم الأعمال التحضيرية الأساسية للمفاوضات المقبلة بشأن هذه المعاهدة الحاسمة.

وبعد أن أصغيت إلى تقرير سعادة السفير وللكوت، لدي بعض التعليقات الأولية على مسألة التعاريف في معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ينبغي، من وجهة نظرنا، عند مناقشة التعاريف في إطار معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، خاصة تعريف المواد الانشطارية، أن نضع في اعتبارنا مبدئين أساسيين اثنين: الإمكانية والمصادقية، علماً بأن للإمكانية جانبين اثنين أيضاً، هما: إمكانية الإنتاج والتطبيق؛ وإمكانية التحقق.

ونقصد بإمكانية الإنتاج والتطبيق أن تعريفنا للمواد الانشطارية ينبغي أن يتضمن المواد التي يُحتمل احتمالاً معقولاً، في ضوء ما تسمح به تكنولوجيتنا ومعداتنا الحالية أو التي يمكن التنبؤ بها على المدى القريب، أن تُستعمل في صنع متفجرات نووية - خاصة نظائر اليورانيوم والبلوتونيوم ذات الصلة. إننا ندرك بالطبع أنه يمكن، من الناحية التقنية، استعمال عناصر أخرى، مثل الأمريسيوم والنتونيوم، لكن هذه العناصر لم تحظ حتى الآن بالرضا إلا قليلاً لأسباب عدة. فإن أمكننا الإبقاء على التعريف قريباً من ظروف الحياة الحقيقية ما أمكن، وتجنب التصورات المستقبلية النظرية، فأنا متيقن من أن تنفيذ معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية سيتيسر كثيراً.

وتعني إمكانية التحقق أن التعريف الذي سنختاره للمواد الانشطارية ينبغي أن يكون بصيغة تسمح بالتحقق دون تعقيدات تقنية لا لزوم لها أو نفقات مفرطة. لذا، ينبغي أن نستعمل، أساساً لذلك، التعريف الوارد في المادة العشرين من النظام الأساسي للوكالة الدولية

للطاقة الذرية. لكن، ينبغي أيضاً أن نضع في حسابنا أن هذا التعريف يعود إلى زهاء ٥٠ عاماً، ومن ثمّ ربما لم يعد مجارياً للأحداث. لذا، يجب أن نجعله ينسجم مع المعرفة العلمية والتقنية الراهنة، في الوقت الذي يوفّق بينه وبين إجراءات التحقق المعمول بها حالياً في الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهذا ضروري لأننا نعتقد، ونحن نراعي الحاجة إلى أقصى درجات الفاعلية في تطبيق معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، أنه يُفضّل أن تكون الوكالة المكلفة بالتحقيقات هي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. فهي تملك الخبرة العملية اللازمة، والموظفين المدربين، والمعرفة التقنية. ويتمشى ذلك مع سابقة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تستند إلى الوكالة للأسباب ذاتها. وأي حل آخر، مثل إنشاء هيئة جديدة للتحقق في إطار معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، سيقضي المزيد من الموارد البشرية والمالية، فضلاً عن الوقت الذي سيضيع في تسريع عملها.

أما المصادقية، وهي المبدأ الثاني الذي ينبغي أن نأخذ به، فتوضيحه أمر أسهل. فالموضوع، بكل بساطة، هو أن أي حل نتوصل إليه بشأن التعريف، لاسيما تعريف المواد الانشطارية، ينبغي أن يتخذ صيغة تسمح بأن يكون المنتج النهائي، وهو معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، صكاً دولياً جدياً وقابلاً للإنفاذ قانوناً ويمكن التحقق منه من شأنه أن يؤدي دوراً ظاهراً ومحسوساً، سواء أكان عاملاً من عوامل نزع السلاح النووي أم عدم الانتشار.

هذا ما كنت أود قوله الآن. ونحن نتطلع إلى قراءة التقرير الكتابي لسعادة السفير وولكوت عن الحدث الجاني الذي عقد مؤخراً بشأن التعريف. ومما لا شك فيه أنه سيحتوي على مواد وأفكار رائعة كي نعلق عليها جميعاً.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** شكراً سعادة السفير على ما تفضلتم به. والآن، أعطي الكلمة إلى سعادة السفير غرينيوس، الممثل الدائم لكندا. تفضلوا سعادة السفير.

**السيد غرينيوس (كندا) (تكلم بالإنكليزية):** سيدي الرئيس، أود أن أرحب ترحيباً حاراً بسعادة السفير كوون هايريونغ.

**(تكلم بالفرنسية)**

سيدي الرئيس، بداية أود، باسم وفد بلدي، أن أشكر أستراليا واليابان وسويسرا، وكذا جميع الوفود والخبراء الذين قدموا إسهامات ملموسة في إطار الحدث الجاني الذي عقد مؤخراً بشأن التعريف التي ينبغي إدراجها في معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ولم تكن نية مضيفينا قط استخلاص نتائج، وهذا ما سبق أن أكدوه. ومع ذلك، فقد كان متندى مفيداً جداً لبحث هذه المسألة الأساسية في المعاهدة، من أجل تبادل الآراء والإعراب عن موقفنا نحن. ونؤيد تنظيم أنشطة جديدة على غرار ذلك، سواء بشأن هذه المعاهدة أو أي من الملفات الأربعة الكبرى التي يعنى بها مؤتمر نزع السلاح.

وقد شدد وزير خارجية كندا، السيد كانون، في بداية الأسبوع على الأهمية التي يوليها وفد بلدي لمعاهدة تحظر إنتاج مواد انشطارية لصنع أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى. وقدمت كندا سلسلة من ورقات العمل، لاسيما بشأن التعاريف والتحقق والنطاق منذ اعتماد ولاية شانون في عام ١٩٩٥. وفي عام ٢٠٠٩، اعتمد هذا المحفل الوثيقة CD/1864 التي تمهد السبيل صراحةً لمفاوضات وفقاً لولاية شانون. ونسقت كندا لاحقاً، في جلسة للجنة الأولى، قراراً يدعو هذا المؤتمر إلى فتح باب المفاوضات. وقد حصل القرار في فصل الخريف هذا على الإجماع تقريباً. وهذا الواقع لا يكتفي بإثبات أن الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في المؤتمر ترغب في اعتماد هذه المعاهدة، بل وكل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أيضاً. إن العالم ينتظر أن تنتقل إلى العمل ونتوقف عن المماطلة.

(تابع بالإنكليزية)

إن بدء المفاوضات ما هو إلا الخطوة الأولى؛ وهذا ما قالته وفود أخرى. وقد أثبت الحدث الحائلي الذي عقد مؤخراً أن مسائل كثيرة معقدة وتقنية ومؤسسية وقانونية وسياسية تتعلق بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية يجب معالجتها أثناء المفاوضات. ورنهناً بعدم المساس بالمفاوضات المقبلة، يود وفد بلدي إبداء بعض التعليقات الإضافية على التعاريف والنطاق والتحقق في إطار معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

ففيما يتعلق بالتعاريف، أولاً، تود كندا أن تؤكد أن المواد الانشطارية، في إطار معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، ينبغي أن تعرف بأنها "مواد غير مشعة للاستعمال المباشر" وفقاً لتصنيف الحالي للوكالة الدولية للطاقة الذرية (CD/1819). ونعتقد أن الضرورة تلح على إدراج النبتونيوم وربما الأمريسيوم. بيد أن المتفاوضين سيحتاجون إلى الاعتراف بأن هذين العنصرين لا يطرحان نفس المخاطر من حيث الانتشار، سواء فيما بينهما أو في علاقتهما باليورانيوم أو البلوتونيوم المعزول. فالطريقة التي يمكن بها إدراج هذه التعاريف في نظام للتحقق ما زالت محل نقاش. وقد اقترحت بعض الوفود تعريفاً أوسع يشمل جميع المواد القابلة للانشطار أو جميع المواد المشعة ذات الاستعمال المباشر؛ لكننا نعتقد أن من شأن ذلك أن يحمل كلا من المفتشين والدول الأطراف موضع التفتيش في إطار معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أعباء لا لزوم لها، دون زيادة متناسبة في الأمن. وربما بدأنا بـ "ما يمكن فعله" وتوخي نهج يتوافق معه، أي نهج يتماشى مع نظام الضمانات القائم.

وعن النطاق، ثانياً، يود وفد بلدي التشديد على أن هذه القضية لا تتعلق بمسألة المخزونات القائمة من المواد الانشطارية فقط - وهذه قضية لا جرم مهمة ومعقدة ومتنازعة. لكن مسألة النطاق تتعلق أيضاً باعتباريات مهمة، مثل الدفع البحري ودورة الوقود النووي السلمي، بما في ذلك تطبيقات مثل الصناعة والطب. ولا بد للمتفاوضين أن يتحلوا بالمرونة وأن تكون لديهم القدرة على الإبداع بخصوص مخزونات المواد الانشطارية. فقد لا تكون مجرد مسألة مخزونات تُدرج كلياً أو تستثنى كلياً - فللمخزونات أشكال شتى وتصورات



مستقبلية محتملة للتحقق والتصرف. وعلينا، أثناء المفاوضات، أن نحول إعلانات المواقف المعبر عنها في هذا المؤتمر إلى مقترحات ملموسة وقابلة للتطبيق من جميع الأطراف المعنية. وأشكر باكستان في هذا الصدد على بياها اليوم ووجهات نظرها بشأن النطاق وبشأن التحقق.

وفيما يتعلق بالتحقق، في الختام، تؤكد كندا مجدداً موقفها وأنه ينبغي لمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أن تكون غير تمييزية في تطبيقها على جميع الدول الأطراف، ويمكن لجميع الأطراف التحقق منها. بيد أننا نشدد على أنه ينبغي، من وجهة نظرنا، ألا يحمل عدم التمييز أي دولة طرف في معاهدة عدم الانتشار المزيد من الأعباء باتفاق ضمانات شامل وبروتوكول إضافي نافذين مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

أما عن موضوع الجهة التي ينبغي أن تتولى التحقق، فإن كندا أول من يعترف بأن للوكالة كماً لا يقارن من المعارف بشأن القضايا النووية والضمانات. لكن العلاقة بين الوكالة والمعاهدة المقبلة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لا يمكن افتراضها، وهي تثير عدداً من القضايا التي يجب تمحيصها. فالوكالة منظمة دولية معقدة أصلاً، وقد بلغت مواردها القائمة حدودها القصوى. فالتحقق، على غرار المخزونات، ليس قضية من قبيل "ما لا يدرك كله، يترك كله"، لكنه قضية ينبغي النظر في وضع ترتيبات مبتكرة لها على أساس المخاطر.

ونستخلص مما سبق أن مؤتمر نزع السلاح لا يعمل في فراغ. فقد قالت وزيرة خارجية الولايات المتحدة يوم الاثنين، إنه في الوقت الذي نؤجل فيه بدء المفاوضات، يتواصل إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية. فكلما طال انتظارنا، تدهورت البيئة الأمنية الدولية فعلاً. ويضاف إلى ذلك أن مبدأ الأمن غير المنقوص للجميع ينشئ التزاماً بمواصلة حظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية، باعتباره الخطوة المنطقية التالية صوب إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. لقد شرعنا في هذه العملية مع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. والآن، علينا أن نستمر فيها بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وقد أعطانا الحدث الجاني الذي نظمته أستراليا واليابان لحة عن مدى تعقد مفاوضاتنا القادمة.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** شكراً سعادة السفير. والآن، أعطي الكلمة لسعادة السفير لاوير، الممثل الدائم لسويسرا. تفضلوا سعادة السفير.

**السيد لاوير (سويسرا) (تكلم بالإنكليزية):** سيدي الرئيس، أضم صوتي إلى أصوات من رحبوا بسعادة سفير جمهورية كوريا، السيد كيون هايريونغ. أتمنى لكم طيب المقام هنا في جنيف، وأتطلع إلى أن نعمل معكم ومع وفد بلدكم.

سيدي الرئيس، نرحب أحر ما يكون الترحيب بجهودكم للاستمرار في العمل بنموذج النقاشات العامة المنظمة التي بدأت في إطار الرئاسة الكندية. ويشرفني اليوم أن أشارككم وجهات نظر وفد بلدي بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. لقد سمحت الجلسة العامة السابقة، التي بحثت هذا الموضوع، بتبادل جيد لوجهات النظر.

وقد ساعدت مبادرة أستراليا واليابان المتعلقة بتنظيم أحداث جانبية تكميلية مفتوحة لجميع الوفود بشأن موضوع فرعي محدد لمعاهدة مقبلة على تحسين فهم الوفود للقضايا التقنية. وترحب سويسرا كل الترحيب بهذه المبادرة، وهو ما دفعنا إلى المساهمة فيها بتيسير مشاركة خبرتنا، الدكتور برونو بيلو. وأشكر سعادة السفير وولكوت على التقرير الممتاز الذي قدمه هذا الصباح وعلى العبارات الرقيقة التي قالها في وفد بلدي.

لقد كان تبادل الآراء المركز بين الخبراء والوفود مفيداً للغاية في نظرنا لأنه ساعد على وضع مختلف التعاريف وتحديد نطاقها، ومن ثم إلقاء الضوء على مختلف خيارات معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وسيتيح التقرير الكتابي، الذي أشار إليه سعادة السفير وولكوت منذ قليل، لوفود مؤتمر نزع السلاح المادة الضرورية جداً للمناقشات والمفاوضات المقبلة.

إننا ندرك أن العديد من الوفود تشعر بأن من المبكر المفاضلة بوضوح بين التعاريف في حين لم تحدّد بعد أهداف معاهدة قادمة بشأن المواد الانشطارية ونطاقها ودرجة التحقق منها. والمقصود هو التأكيد على مدى الترابط الوثيق بين قضايا أهداف المعاهدة المقبلة ونطاقها. ومن الواضح أن المفاوضات الرسمية ستوفر بيئة شاملة وحركية لا بد منها لحل قضايا معقدة.

ثانياً، أظهرت المبادرة أنه ينبغي عدم تأجيل القضايا المعقدة المعروضة على مؤتمر نزع السلاح بسبب المأزق الإجرائي، وإنما معالجتها بأساليب مبتكرة. والحق أن تلك المناقشات تساعد على تهيئة أساس المفاوضات الرسمية وستشري تلك المفاوضات.

وأخيراً وليس آخراً، أثبتت الأحداث الجانبية أن المناقشات المركزة، على مدى عدة أيام، بمشاركة الخبراء، أفعل بكثير من صيغ أخرى كان هذا المؤتمر جربها فيما مضى، عندما كانت ثلاث ساعات في الأسبوع فقط تخصص لكل موضوع. وهذا يؤكد أن من الضروري إنشاء هيئات فرعية تعنى بكل القضايا الأساسية الأربع لتحقيق تقدم.

وفي الوقت الذي نؤكد فيه مجدداً أن ذلك الإطار غير الرسمي، على هامش مؤتمر نزع السلاح، لا يمكن أن يكون بديلاً للمفاوضات الفعلية، فإننا نرحب باعتماد أستراليا واليابان تنظيم المزيد من الحلقات الدراسية بشأن القضايا الأخرى المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية؛ ونعزم مواصلة أداء دور فاعل في ذلك.

وقبل الختام، اسمحوا لي بلفت انتباه الزملاء إلى ثلاث قضايا تتعلق بأساليب العمل العامة في المؤتمر. أولاً، يعتقد وفد بلدي أنه، مع استمرار جهود المتابعة والاجتماع الرفيع بشأن بحث العمل في المؤتمر والتقدم بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف، من المطلوب مساهمة من جنيف تعكس الوضع الراهن في المؤتمر.

ثانياً، نرى أنه آن الأوان لمناقشة مزايا وعيوب برنامج عمل مبسط يستند إلى مقترح ملموس. ونحن نوافقون على استكشاف هذا النهج ومهتمون بالاستماع إلى آراء الآخرين.

ثالثاً، يشجعنا تزايد النداءات إلى المزيد من انفتاح مؤتمر نزع السلاح على المجتمع المدني. ونتشوق إلى الجلسة مع المجتمع المدني التي يستضيفها وفد كندا في وقت لاحق من هذا اليوم. ونأمل وضع آلية مناسبة لجلسات المؤتمر العامة تسمح بتفاعل منتظم مع المجتمع المدني. ومن المهم وضع حد لاستبعاد المجتمع المدني من هذا المحفل، وهو استبعاد غير مفيد ولم يعد يتفق مع مقتضيات العصر.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** شكراً سعادة السفير على تعليقاتكم. لقد أحطنا علماً بملاحظاتكم الختامية. والآن، أعطي الكلمة إلى السيد سينغ جيل، ممثل الهند المناوب. تفضلوا مشكورين.

**السيد سينغ جيل (الهند) (تكلم بالإنكليزية):** سيدي الرئيس، أود الترحيب بسعادة سفير جمهورية كوريا، السيد كوون هاييونغ، وأود أن أؤكد له، باسم سعادة السفير راو، تعاون وفد الهند التام معه في أداء مهامه.

واليوم، نود إبداء ملاحظات موجزة عن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في ضوء التقرير الشفوي المفصل الذي قدمه سعادة سفير أستراليا بشأن المفاوضات التي جرت في الحدث الجاني المتعلق بالمعاهدة الشهر الماضي، ونشكره عليه.

كما ذكرنا في بياننا في الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح التي عقدت في ١٧ شباط/فبراير ٢٠١١، فإن المناقشات التي جرت في الحدث الجاني لم تكن مفاوضات، كما لم تكن مفاوضات تمهيدية. فالهدف لا يعدو كونه تحسين فهم القضايا التقنية وبناء الثقة وإحداث زخم لمفاوضات معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح على أساس ولاية شانون. وأشرنا أيضاً إلى أن جميع البلدان المعنية لم تكن ممثلة في الحدث، وأن كثيراً ممن شارك لم يسهم بفاعلية. وعليه، فإن ملخص المناقشات لا يمكن أن يكون إلا ما قيل إنه سيكون، أي تقييم شخصي من الرئيس للمناقشات التقنية التي جرت ضمن قيود المنتدى وشكله، ودون المساس بمواقف الوفود، من حيث المضمون، من موضوع التعاريف المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. إن إتاحة الخيارات و"اختياريتها" أمر جيد؛ لكن، عندما نشرع في إدراجها في جداول ذات بعدين فإننا نبدأ أصلاً عملية اختيار سياسي من بين الخيارات التقنية، وهي مهمة يحسن تركها للمفاوضات.

وكنا ذكرنا أيضاً، في تدخلنا يوم ٣ شباط/فبراير ٢٠١١، أن الهند لم تغير موقفها من دعم بدء المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح، في إطار برنامج عمل متفق عليه، دون المساس بأولوية نزع السلاح النووي. وإذا كانت الهند تستطيع الاستمرار في المشاركة في مناقشة معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في الجلسات

العامّة لمؤتمر نزع السلاح أو في الأحداث الجانبيّة، فإن ذلك لا يمكنه أن يحل محلّ المفاوضات الرسميّة بشأن تلك المعاهدة في إطار هيئة فرعيّة تابعة للمؤتمر، وفقاً لنظامه الداخلي؛ كما لا يمكنه إلزام الوفود. وعن قضايا معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، على غرار أي مسألة أخرى تتعلّق بأمن الهند القومي، لا يمكن توقع إلزام الهند بوثائق لم توافق عليها كلياً.

وفي الختام، سيدي الرئيس، مما يبشر بالخير، بخصوص القضايا التي أثيرت في بداية اجتماع اليوم، أننا لن نحتاج إلى الانطلاق من نقطة البداية. فقد كان هذا المتدّي على وشك أن يبدأ مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ثلاث مرات في الماضي على أساس تلك المكتسبات. إننا نذكر موقفنا اليوم في الجلسة العامّة كي يدوّن في محاضر المؤتمر.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** شكراً سيدي. والآن، أعطي الكلمة إلى سعادة السفير هوفمان، الممثل الدائم لألمانيا. تفضلوا سعادة السفير.

**السيد هوفمان (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية):** سيدي الرئيس، أضف صوتي إلى أصوات زملائي الآخرين للترحيب بسعادة السفير كوون هايريونغ في مؤتمر نزع السلاح.

وأود أن أعرب عن تقديري وعرفاني لوفدي أستراليا واليابان على توليها استضافة حدث جانبي موسّع بشأن قضيتي التعاريف والنطاق المتعلقين بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وأود أن أشكر سعادة السفير وولكوت على تقريره المفصل الممتاز عن مناقشاتنا المفيدة التي جرت بعد الظهر ثلاث مرات في الشهر الماضي، بمشاركة فاعلة من خبراء من الأوساط العلميّة. وأعتقد أن هذه المناقشات لم تكتف بأن أثبتت بوضوح الفائدة الجنيّة من عملية دائمة من النقاشات الجادة، بل أثبتت أيضاً ضرورتها، بغية توضيح القضايا المفاهيميّة المعقّدة، إن كان مؤتمر نزع السلاح يريد التعامل مع تحدي المواد الانشطارية تعاملاً يستوفي شروط اتفاق ملزم ذي معنى.

ومن مزايا عقد أحداث جانبيّة من ذلك القبول طابعها غير الرسمي الواضح، الأمر الذي يعني، في جملة ما يعني، أن الآراء المعبر عنها لا تعزى إلى أصحابها، ويسمح بإجراء نقاشات أكثر انفتاحاً وصراحة ومن ثم أكثر فائدة. وإذا كنا نرحب بذلك ولا شك، فإننا في الوقت ذاته مهتمون كثيراً جداً بمواصلة تبادل الآراء، من حيث المضمون، بشأن تلك المسائل في مؤتمر نزع السلاح نفسه، في اجتماعات رسميّة أو غير رسميّة، لأنه يجب معالجة قضايا معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية والمضي بها قدماً في مؤتمر نزع السلاح بالطبع، على غرار قضايا أخرى مدرجة في جدول أعمالنا. لذا، أود اليوم إبداء بعض التعليقات، من وجهة نظرنا، على مضمون القضية، في ضوء المناقشات التي جرت مع الخبراء أثناء الحدث الجانبي.

وإجمالاً، كان لدينا انطباع بأن كثيرين يرون أنه، لدى تناول مسألة نوع التعاريف التي ينبغي الأخذ بها في معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، ينبغي الاستناد إلى

المصطلحات التي تستعملها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. أولاً، هناك بالطبع أسباب واقعية بحجة لذلك، أي أن مما لا شك فيه أنه لا حاجة تدعو إلى تحصيل الحاصل عندما يكون لدينا أصلاً نظام يعمل جيداً منذ أكثر من أربعة عقود، وُضع للتأكد من أن الدول الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار غير الحائزة للأسلحة النووية لا تنتج أي مواد انشطارية لصنع أسلحة نووية. لكن المسألة أعمق، وإن شئنا قلنا إنها مسألة سياسية أكثر من أي شيء آخر. فإن افترضنا جدلاً استعمال معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية بمجموعة من التعاريف تختلف جوهرياً عن نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإن من شأن ذلك أن يضر إضراراً بالغاً بنظام ضمانات الوكالة نفسه، لأن الناس سيتساءلون، وسيحق لهم أن يتساءلوا، عن سبب تطبيق معيارين مختلفين على نفس المجموعة من القضايا أساساً، وهي قضايا يجب معالجتها. ويبدو لنا أنه ينبغي النظر في هذه النتيجة بكثير من التمحيص.

واسمحوا لي في هذه المرحلة بأن أعرض إجمالاً ما ينبغي أن تتضمنه معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية من متطلبات دنيا، من وجهة نظر ألمانيا: حظر إنتاج مواد انشطارية لاستعمالها مباشرة في صنع أسلحة نووية تبعاً لتعاريف الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ وحظر تحويل المواد الانشطارية المعدة للاستخدام المدني بغرض استخدامها في صنع أسلحة نووية قبل دخول المعاهدة حيز التنفيذ أو بعده؛ وحظر إعادة استخدام المواد الانشطارية الناتجة عن إجراءات نزع السلاح.

وسيكون وفد بلدي مسروراً بتناول هذه القضايا بالمزيد من النقاش، وهو يتطلع إلى ذلك، هنا في مؤتمر نزع السلاح أو في أي مكان آخر.

والآن، اسمحوا لي بأن أبدي تعليقات مختصرة على بيان سعادة السفير أكرم، الذي أدلى به في وقت سابق. لقد أصغيت إلى بيانه؛ فهو يقول، على حد فهمي، إنه لكي تكون معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية مفيدة، يحتاج الأمر إلى توخي نهج واسع في معالجة مسألة التعاريف وقضايا المخزونات والتحقق. وأرى أن وجهة النظر هذه مشروعة تماماً، سواء اتفقنا معها أم لا. لكنني أود أن أقول إن الطريقة المفصلة التي تناول بها صديقي سعادة السفير أكرم هذه القضايا المعقدة أثارت إعجابي. لكنني قلت في نفسي وأنا أستمع إلى بيانه: إن هذه هي كل المسائل التي يجب معالجتها أثناء المفاوضات، وإن المفاوضات إنما جعلت لذلك. وبعد لحظة، قلت في نفسي، عندما كان يتناول تلك المسائل بالتفصيل، ليتنا كنا منخرطين فعلياً في المفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** شكراً سعادة السفير. والآن، أعطي الكلمة إلى السيدة آدمسون، الممثلة المناوبة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. تفضلتي سيدتي.

**السيدة آدمسون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (تكلمت بالإنكليزية):** سيدي الرئيس، أود، على غرار زملائي الآخرين، أن أرحب بسعادة السفير كوون هايرونغ في مؤتمر نزع السلاح.

كانت المملكة المتحدة أدلت ببيان في وقت سابق بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وأيدت بيان الاتحاد الأوروبي. وأود فقط التوسع في بعض تلك التعليقات واستيفاءها.

وأود البدء بالتأكيد على أن المملكة المتحدة ملتزمة بالهدف الطويل الأجل المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، وتحقيق تقدم في نزع السلاح. إننا نأخذ على محمل الجد التزاماتنا المتعلقة بترع السلاح في إطار معاهدة عدم الانتشار؛ وقد أحرزنا تقدماً ملموساً في هذا الصدد منذ مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، بما في ذلك تدابير نزع السلاح المهمة الواردة في "الاستعراض الاستراتيجي للدفاع والأمن" في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

ويجب أن تظل المفاوضات المتصلة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح أولوية من أولويات المجتمع الدولي إذا أراد المؤتمر أن يمضي قدماً بمجدي أعماله المتعلقة بترع السلاح وعدم الانتشار. إنها الخطوة المنطقية التالية على طريق عالم خال من الأسلحة النووية.

ثم إن المعاهدة، التي ينبغي أن تحظر على نحو يمكن التحقق منه الإنتاج المقبل للمواد الانشطارية لاستعمالها في صنع أسلحة نووية وأجهزة متفجرة نووية أخرى، يجب أن تشرك جميع الفاعلين الرئيسيين في المجال النووي، إذا أريد لها أن تكون على مستوى طموح المجتمع الدولي إلى دعم الإطار العالمي لترع السلاح وعدم الانتشار بشكل مجد.

لذا، تود المملكة المتحدة أن تشدد مجدداً على التزامها الراسخ ببدء المفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار مؤتمر نزع السلاح. ونحث الأعضاء من جديد على الاتفاق على اعتماد برنامج عمل لعام ٢٠١١. ولكي يكون بإمكان الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح أن تبرهن للمجتمع الدولي أنها بصدد إحراز تقدم في تطبيق الالتزامات المقطوعة في إطار خطة العمل المتفق عليها في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، ينبغي لبرنامج العمل هذا أن يتضمن مناقشة جميع بنود جدول الأعمال وبدء المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

وتود المملكة المتحدة أن تشكر وفدي أستراليا واليابان على تنظيم الحدث الجاني بشأن التعاريف التي ينبغي إدراجها في المعاهدة في إطار مؤتمر نزع السلاح في الفترة من ١٤ إلى ١٦ شباط/فبراير ٢٠١١، وأن تشكر سعادة السفير وولكوت على التقرير الشامل جداً الذي عرضه هذا الصباح.

ونظرت المملكة المتحدة إلى الحدث الجاني على أنه فرصة سانحة لاستكشاف بعض القضايا، أي التعاريف التي قد تندرج في نطاق معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية؛ لذا، شاركت في نقاشات الخبراء. وألاحظ أن سعادة السفير وولكوت قال إنه ينبغي لنا، في

حدث جانبي مقبل، أن نعود إلى قضايا سبق أن بُحثت في إطار التعاريف. ويود وفد بلدي أن يرحب ترحيباً حاراً بفرصة تدقيق النظر في ما ناقشناه سابقاً. وينبغي النظر إلى التزاماتنا في إطار تلك الأحداث الجانبية على أنها دليل على التزامنا بتحقيق تقدم في المفاوضات المتصلة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار مؤتمر نزع السلاح.

ونأمل أن يساعد الزخم الذي تمخض عن هذا الحدث الجانبي، وكذا النقاشات المثمرة التي جرت أثناء الجلسات العامة بشأن القضايا الأساسية الأربع، على إقناع كل دولة لا تزال تعوق اعتماد برنامج العمل بأن ذلك لا يصب في مصلحتها. لا أقول هذا الكلام للضغط أو الترهيب، وإنما للإشارة إلى أنه مما تبيّن مما قيل هذا الصباح، فإن الأشخاص الذين لم يحضروا الحدث الجانبي يستطيعون أن يسهموا كثيراً في مناقشاتنا. إذن، فرسالي هي: يرجى القدوم إلينا والالتحاق بنا.

ونؤكد المملكة المتحدة أنها تعتقد أن قوة مؤتمر نزع السلاح تكمن في كونه يقدّر المصالح الأمنية القومية لكل عضو من خلال نظامه الداخلي. فبواسطة قاعدة توافق الآراء، يوفر الحماية لتلك المصالح، سواء في مرحلة المفاوضات أو في مرحلتها التوقيع والتصديق. وأود الإشارة إلى عبارة وردت في بيان سعادة سفير باكستان في هذا الصدد، حيث قال إن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية لن تشتمل على بعض النظائر. فلا أحد منا يعرف ما قد تشتمل عليه المعاهدة لأننا لم نبدأ التفاوض بشأنها. أظن أنه لا يمكننا في هذه المرحلة الحديث عما قد تتضمنه المعاهدة. وهذا مبرر يكفي للمشاركة في المناقشات، المثمرة جداً، التي أجريناها في هذه الأحداث الجانبية.

بيد أن قاعدة توافق الآراء ينبغي ألا يوظفها هذا البلد أو ذاك لمنع مؤتمر نزع السلاح من أن يقوم بأي عمل. ونؤكد رغبتنا في مناقشة كل قضايا مؤتمر نزع السلاح الأساسية الأربع، التي ينبغي مناقشتها كلها في إطار أي برنامج عمل. ونكرر مناشدتنا لمؤتمر نزع السلاح أن يحقق تقدماً كبيراً صوب التفاوض بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في دورة عام ٢٠١١.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** شكراً سيدي. والآن، أعطي الكلمة إلى السيد خليف، ممثل الجزائر المناوب. تفضلوا مشكورين.

**السيد خليف (الجزائر):** شكراً سيدي الرئيس. في البداية يود الوفد الجزائري أن ينضم إلى المتدخلين السابقين للترحيب بسعادة سفير جمهورية كوريا وأن يُعرب له عن أمل الوفد الجزائري العمل معه في إطار المؤتمر.

ويود الوفد الجزائري اليوم أن يأخذ الكلمة بشأن البند الثاني من جدول أعمال المؤتمر، الخاص بمسألة الوقاية من الحرب النووية، الذي تم إدراجه مع البند الأول في نقاشاتنا اليوم لأسباب عملية لا غير، ويود أن يؤكد أيضاً على أهمية هذا البند في جدول أعمالنا

بالنظر للمخاطر التي تمثلها أية حرب نووية قد تنشب بالنسبة لمستقبل البشرية قاطبة. بطبيعة الحال فإن أية حرب بأية وسيلة كانت يجب أن تُنبذ، وهذا هو سبب إنشاء هيئة الأمم المتحدة، لكن مسألة الحرب النووية تُعتبر أكثر خطورة لما تمثله من مخاطر إبادة ودمار طويلي المدى لا رجعة فيهما. إن حجم الأسلحة النووية المنتشرة هائل جداً والعقائد النووية التي تبيح استعمال هذه الأسلحة في بعض الدول النووية حتى ضد الدول غير الحائزة عليها تجعل من خطر الحرب النووية وارداً وبأكثر حدة. إن الوقاية الأكيدة من حرب نووية هي الإزالة التامة لهذه الأسلحة بما لا رجعة فيه وبشفافية وبشكل قابل للتحقق الدولي الفعال. وفي انتظار ذلك الهدف، من الضروري العمل على إيجاد السبل التي من شأنها أن تُقلل من مخاطر اللجوء إلى استعمال هذه الأسلحة.

إن الدول النووية الأطراف في معاهدة حظر الانتشار النووي قد التزمت، خلال مؤتمر الاستعراض لمعاهدة حظر الانتشار النووي الأخير بموجب الإجراء رقم ٥ في مخطط العمل المعتمد، بالتعجيل في إحراز تقدم ملموس بشأن الخطوات المُفضية إلى نزع السلاح النووي، الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠، على نحو يُعزز الاستقرار والسلام والأمن غير المنقوص والمُعزّز على الصعيد الدولي. ولأجل ذلك فقد دعا المؤتمر الدول الحائزة على السلاح النووي الأطراف في المعاهدة إلى العمل بسرعة من أجل تحقيق بعض الأهداف نذكر منها أولاً مواصلة تقليص دور الأسلحة النووية وأهميتها في جميع المفاهيم والنظريات والسياسات العسكرية والأمنية. ثانياً، مناقشة السياسات التي يمكن أن تحول دون استخدام الأسلحة النووية وتؤدي في نهاية المطاف إلى إلزائها وتحد من خطر الحرب النووية، وتُسهم في منع انتشار الأسلحة النووية. إن مثل هذه الخطوات تشكّل أدوات يمكنها أن تُسهم في التقليل من خطر الحرب النووية، وإن مؤتمر نزع السلاح في نظرنا يشكل الإطار المناسب للقيام بمثل هذه المشاورات من أجل التوصل إلى سبل تؤمن مستقبل البشرية وتقي من خطر الحرب النووية.

إن الجزائر تدعم دائماً الوثيقة ١٨٦٤ ولكن إذا ما كانت هناك أية مقارنة أخرى لبرنامج العمل فهي تؤكد على أهمية البند الثاني من جدول الأعمال. أما بالنسبة لموقف الجزائر من معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية فقد سبق لسعادة السفير إدريس الجزائري أن قدم موقف بلادي حول هذا الموضوع. وشكراً سيدي الرئيس.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** شكراً جزيلاً لممثل الجزائر المناوب على تعليقاته. وفيما يتعلق بالبند الثاني من جدول أعمالنا، أعتقد أن مساهمات اليوم القيمة سمحت لنا بالاستفادة من النقاش العام الذي بدأ في ظل الرئاسة الكندية، وهي مساهمات آمل أن تكون مفيدة لأعمالنا المقبلة.

وأعتقد أيضاً أن عملنا المتعلق بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية أصبح، بالتدريج، أكثر تركيزاً. سأواصل تعليقاتي بعد قليل لأن وفد إيران يود التدخل، فيما يبدو.



لم يكن مسجلاً في القائمة التي بين يدي. أعطي الكلمة الآن إلى الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية. أرجو المذرة، فإن هذا التدخل لم يكن مدرجاً في القائمة. تفضلوا.

**السيد دريائي** (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، من الطبيعي أنه يحق لكل وفد في أي لحظة من الاجتماع أن يرفع علمه ويعبر عن رأيه، وإن لم يكن ذلك مسجلاً مسبقاً.

اسمحوا لي بداية بالترحيب بسعادة سفير جمهورية كوريا الموقر في هذا الاجتماع. ونود أن نؤكد له كامل دعمنا وتعاوننا، ونرجو له التوفيق في مهامه.

إننا نولي أهمية كبيرة لمؤتمر نزع السلاح بوصفه هيئة التفاوض الوحيدة في ميدان نزع السلاح. ونولي أهمية كبيرة أيضاً للنظام الداخلي لهذه الهيئة الموقرة.

الأولوية الأولى في عمل مؤتمر نزع السلاح هي الاتفاق على برنامج عمل شامل ومتوازن قصد بدء المفاوضات، من حيث المضمون، بشأن القضايا المدرجة على جدول الأعمال. وندعم في هذا الصدد وضع برنامج عمل شامل ومتوازن يسمح ببدء المفاوضات بشأن القضايا الأساسية الأربع. ويتصدر قائمة أولوياتنا في هذه الهيئة نزع السلاح النووي. ولا مانع لدينا من بدء مفاوضات رسمية بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح، رهناً بالشروط التي سبق أن حددناها بإسهاب في بياناتنا السابقة في مناسبات عدة. والمعيار الأساس هو أن المعاهدة ينبغي أن تسهم في نزع السلاح النووي؛ وأفضل طريقة لفعل ذلك هي أن تشمل المعاهدة مخزونات جميع المواد الانشطارية التي أنتجتها بالفعل الدول الحائزة للأسلحة النووية. ونعتقد أن هذا الجهد لن يجدي نفعاً ما لم تشمل المعاهدة تلك المخزونات.

لقد أصغينا إلى تعليقات زملائنا الموقرين في هذا الاجتماع، وانتهى إلى علمنا أن وفوداً عدة لم تشارك في الحدث الجاني، وأن العديد ممن شاركوا لم يسهموا بفاعلية في المناقشات المتعلقة بالمضمون. فالحدث الجاني لم يكن تفاوضاً ولا تفاوضاً تمهيدياً. فالتقرير، الذي قدمه سعادة سفير أستراليا الموقر قبل قليل، يعكس، من وجهة نظرنا، نتيجة مبادرة وطنية، ولن يكون له أي صفة في العمل الرسمي لمؤتمر نزع السلاح. وأي محاولة لتحميل هذه القضية أكثر مما تحتل غير مقبولة. وفي الختام، أود التشديد على أنه ينبغي أن نجتنب أي عمل يقوض مصداقية هذه الهيئة الموقرة.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): شكراً جزيلاً لممثل جمهورية إيران الإسلامية. صديقي العزيز، لم أركم ترفعون العلم لأني كنت شارداً ذهن؛ هذا الذهن الذي لم يكن مركزاً على القائمة.

كنت أقول قبل قليل إنني أرى أننا اعتمدنا على المناقشة العامة التي بدأناها قبل بضعة أسابيع في ظل رئاسة كندا. وأرى أيضاً أن عملنا المتعلق بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية أضحى أكثر تركيزاً بالتدريج، علماً بأن الرسائل السياسية كانت واضحة.

وقد أُعربَ عن آراء عدة بخصوص تعاريف المواد الانشطارية، والإنتاج، والتحقق، والنطاق، والتغطية، والعلاقة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأوجه التقدم التقني الجديدة، وكلها آراء مفيدة.

وأرى من الواضح أن هذه المسألة وبنوداً أخرى مدرجة في جدول الأعمال تتطلب منا بدء مرحلة جديدة في هذا المؤتمر، وآمل أن يكون الأمر كذلك. وثقوا بأن الرئاسة عاكفة على تحقيق هذا الهدف.

وقبل اختتام الجلسة، أود أن أشير، بخصوص بنود جدول الأعمال المؤقت، إلى أن عملنا، في الجلسة القادمة، سيركز على منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي؛ وآمل أن تمهد هذه المناسبة السبيل أمام نقاش يشبه النقاش الذي جرى اليوم.

أرى الآن سعادة سفير المكسيك يطلب تناول الكلمة. تفضلوا سعادة السفير.

**السيد هرنانديز باسافي (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):** شكراً سيدي الرئيس. عذراً على مقاطعة تعليقاتكم الختامية. باسم وفد المكسيك، أود، بإيجاز، أن أعبر عن عرفاننا وتقديرنا لأستراليا ولسائر البلدان التي شاركت، ومنها المكسيك، في الحدث الجاني، لاسيما بالنظر إلى الظروف التي سادت مؤتمر نزع السلاح لسنوات عدة.

نعتقد أنه كان اجتماعاً بناءً، وأردد ما قاله قبل قليل سعادة سفير ألمانيا، بحق، عندما ذكر أننا، بشكل أو بآخر، نقوم بمناقشة جوهرية للقضايا الأساسية. إن تعقد اتفاق محتمل بشأن المواد الانشطارية يخضع لمعايير تتحدد أكثر فأكثر. وقد بدأت تتبلور فكرة النطاق المحتمل للاتفاق والتحديات التي ستعترضه، وهي خطوة في الاتجاه الصحيح. إننا، في هذا السياق، نود الإعراب عن عرفاننا ودعمنا للوفود التي شاركت في هذا النشاط. وشكراً لكم.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** شكراً سيدي. قبل أن أرفع الجلسة، أود إعطاء الكلمة لممثل الأمانة، نائب الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح.

**السيد ساريغا (نائب الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح) (تكلم بالإنكليزية):** سيدي الرئيس، طُلب مني التوجه بإعلان، وهو يتعلق بحدث جانبي سيعقد بعد هذه الجلسة العامة مباشرة. وستتعاون البعثة الدائمة لكندا مع لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بنزع السلاح في جنيف على تنظيم حدث جانبي يشمل عروضاً بشأن البنود الأربعة الأساسية لجدول أعمال مؤتمر نزع السلاح يقدمها أربعة ممثلين عن المجتمع المدني. وسيلي العروض جلسة أسئلة وأجوبة؛ وفي نهاية الحدث الجاني، سينظم حفل تقديم فيه مرطبات خفيفة.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** شكراً لكم سيدي، وشكراً لكندا.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.